



جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



مطبوعة جامعية في المقياس :

ملتقى العلاقات الأوروبية المغربية

مطبوعة جامعية موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية تخصص علاقات دولية
(السداسي الخامس).

من إعداد :

الدكتور : نبار سليمان

أستاذ محاضر - ب - بقسم العلوم السياسية

جامعة محمد خيضر بسكرة

السنة الجامعية :

2025 - 2024

مطبوعة محاضرات مقياس ملتقى العلاقات الأوروبية المغربية

من إعداد:

الدكتور : سليمان نبار

أستاذ محاضر - ب - بقسم العلوم السياسية

جامعة محمد خيضر بسكرة

أهداف المطبوعة :

أعدت هذه المطبوعة ضمن متطلبات التكوين في طور الليسانس ، لطلبة السنة الثالثة تخصص العلاقات الدولية ، وتعد العلاقات الأوروبية المغربية من أبرز مجالات الدراسة في حقل العلاقات الدولية ، من خلال التفاعلات ، العوامل المؤثرة، الوسائل والآليات التي تتم فيها هذه التفاعلات.

وهذا في ظل المكتسبات الواجب استيعابها من طرف الطلبة في هذا المستوى و التخصص ، و الكلمات المفتاحية للمقياس،

والتي تتقاطع مع العديد مقاييس التخصص في نفس المستوى والتخصص مثل : نظريات التكامل و الاندماج الدولي

جيوسياسية العلاقات الدولية ، تحليل السياسة الخارجية : القانون الدولي و العلاقات الدولية

ومنه العمل على ان تسمح هذه المطبوعة للطلاب فهم الخلفية والسياقات التي تتحكم في العلاقات الأوروبية المغربية،

وصولاً إلى امكانية التنبؤ بمآلاتها.

وقد تم التركيز في هذه المطبوعة على ستة محاور ، تم الالتزام بتراتبية منهجية و موضوعية في طرحها.

حيث تضمنت الإطار التاريخي للعلاقات الأوروبية المغربية ، ثم التحولات الدولية وانعكاسها على الإتحاد الأوروبي و المغرب العربي ، ثم العلاقات الإقتصادية الأوروبية المغربية ، وصولاً إلى العلاقات الدبلوماسية والأمنية الأوروبية المغربية ، ثم العلاقات الإجتماعية و الثقافية الأوروبية المغربية ، وانتهاءً بمستقبل العلاقات الأوروبية المغربية.

البطاقة التقنية للمقياس:

السداسي الخامس : تخصص علاقات دولية.

عنوان الوحدة : وحدة التعليم الاستكشافية.

المقياس : ملتقى العلاقات الأوروبية المغربية (إجباري).

الأرصدة: 02

المعامل: 02

طريقة التقييم : إمتحان + اعمال موجهة .

الوصف التفصيلي لمحتوى مقياس ملتقى العلاقات الأوروبية المغربية :

1. المحور الأول : الإطار المفاهيمي و النظري لتفسير العلاقات الأوروبية المغربية.

(1) التعاون.

(2) التكامل.

(3) الشراكة.

(4) الإعتماد المتبادل.

(5) الشعبة.

(6) الإقليمية الجديدة.

2. المحور الثاني : الإطار التاريخي للعلامات الأوروبية المغربية.

أولا : السياسة المتوسطة الشاملة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) .

ثانيا : السياسة المتوسطة المتعددة للإتحاد الأوروبي (PMR) .

ثالثا: الشراكة الأوروبية المغربية مسار برشلونة (بداية من 1995).

3. المحور الثالث : التحولات الدولية الجديدة و إنعكاساتها على الإتحاد الأوروبي و المغرب العربي.

(1) المتغيرات الدولية الجديدة.

(2) تأثير المتغيرات الدولية الجديدة على الجماعة الأوروبية.

(3) تأثير التحولات الدولية الجديدة على المغرب العربي.

4. المحور الرابع : العلاقات الإقتصادية الأوروبية المغربية.

(1) العلاقات التجارية الأوروبية المغربية (مشاريع الشراكة).

(2) العلاقات المالية الأوروبية المغربية.

5. المحور الخامس : العلاقات الدبلوماسية والأمنية المغربية.

(1) العلاقات السياسية الأوروبية المغربية حوار (حوار 5 + 5).

(2) العلاقات الأمنية الأوروبية المغربية .

6. المحور السادس : العلاقات الإجتماعية و الثقافية الأوروبية المغربية.

(1) العلاقات الإجتماعية الأوروبية المغربية.

(2) العلاقات الثقافية الأوروبية المغربية.

المحور الأول : الإطار المفاهيمي و النظري لتفسير العلاقات الأوروبية والمغربية.

تعتبر ظاهرة التكامل الدولي من بين أهم الظواهر التي تنال إهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدولية.

خاصة في ظل سعي الدول للعمل المشترك لتحقيق وفاءها بالتزاماتها الأساسية، و الذي قد لا يتحقق دون وجود هذا النوع من التكامل، خاصة في ما تعلق بإقامة تجمعات إقليمية ، وهو ما يدخل في إطار التفاعل السلمي التعاوني، بدل التفاعل النزاعي والصراعي.

أولاً : الإطار المفاهيمي المفسر للعلاقات الأوروبية و المغربية.

" تعتبر المفاهيم ركنا أساسيا في بناء المناهج و صياغة النظريات وفرض الفروض، فإن تحديد المفاهيم الأساسية الأكثر تداولاً لدى علماء السياسة والمختصين بالدراسات المنهجية بعد متطلبا ضروريا لذلك ¹

فمن الضروري ضبط المفاهيم المتعلقة بالدراسة ومفهوم العديد من المصطلحات ذات الصلة.

1. التعاون الدولي : International cooperation

" هو إتفاق بين دولتين أو أكثر سواء كان هذا الاتفاق في مجال أو مجالات متعددة، بداية من المشاورات وصولاً إلى الإتفاق النهائي، وهذا لإستحالة العزلة عن العالم الخارجي، وصعوبة تحقيق الأهداف المرجوة دون عملية التعاون مع أعضاء المجتمع الدولي"².

- التعاون الدولي يعتبر من الضروريات لتحقيق مصلحة الدولة في مجال واحد أوعدة مجالات : إقتصادية، إجتماعية، ثقافية، عسكرية....

التعاون الدولي يعتبر من الضروريات لتحقيق مصلحة الدولة في مجال واحد أوعدة

- يتم تفعيل التعاون الدولي بواسطة الإتفاقيات الثنائية أو الجماعية.

- التعاون الدولي يعني أن " الدول المشاركة، تحتفظ بإستقلالها ، ولا يؤدي بشكل من الأشكال إلى نقل صنع القرار إلى مؤسسات التعاون، ومع ذلك قد يكون التعاون يمكن أن يكون وسيلة لغاية وهي التكامل"³

- التعاون الدولي لا يتطلب وجود مؤسسات تكاملة مشتركة.

¹ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم ، المناهج ، الإقترابات و الأدوات ، الجزائر دار هومة ، ط5 ، 2007 ، ص 09 .

² فاطمة الزهراء رقايقية ، الشراكة الأورومتوسطية : رهانات حصيلة و أفاق ، الأردن : دار زهران للنشر 2015 ، ص 27.

³ سمير محمد عباد ، التكامل الدولي : دراسة في النظريات و التجارب ، الجزائر ، دار الأمة للنشر ، 2013 ، ص 19.

- التعاون الدولي عادة لا يحقق ثنائية (الندية والتفاوت) ، فعادة يكون بين طرفين أحدهما اقوى من الآخر، وهو ما يجعل التمويل والإقتراح من الطرف الاقوى.
- التعاون الدولي عادة ما يرتبط بمدة زمنية قصيرة (عكس الشراكة).
- التعاون الدولي يسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة.
- التعاون الدولي قد يتطور إلى أطر تكاملية أرقى (الشراكة - التكامل - الإندماج).

2. التكامل الدولي International Integration

يعرف إرنست هاس (E.Haas) التكامل الدولي بأنه " ذلك المسار، الذي تقتنع من خلاله الفواعل السياسية في دول وطنية متعددة، على تحويل ولاءاتها وتوقعاتها ونشاطاتها السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته صلاحيات أوسع من صلاحيات الدول الأعضاء".¹

يمكن إستخلاص مجموعة من خصائص التكامل من خلال تعريف (إرنست هاس).

- صلاحيات مؤسسات التكامل تتجاوز صلاحيات الدول المتعاقدة.
 - تحويل الولاء لمؤسسات التكامل الدولي.
 - المركز الجديد الذي تحتله المؤسسات التكامل يتفاعل ضمن النظام الدولي.
- و يعرفه كارل دوتش على أنه " ذلك المسار الذي يقود إلى وضع أو حالة تشعر فيها مجموعة من الناس في رقعة جغرافية محددة بالوصول إلى الجماعة والمؤسسات والسلوكيات التي تضمن، في المدى البعيد، توقعات مشتركة لأحداث التحول السلمي بين مواطنيها".²

ركز (كارل دوتش) في تعريفه للتكامل الدولي :

- الجانب الإجتماعي مهم في عملية التكامل الدولي.
- الإنتقال التدريجي لا * الوطنيات إلى التشكل الجديد.
- الشعور بالإنتماء للتكتل الجديد يساهم في تعجيل التكامل في جميع المجالات : سياسي، إقتصادي، إجتماعي....

¹ E.B Haas, The uniting of Europe : political , social and economic forces. Standford : Stanford university press, 1958, p 94 .

² J.Dogherty, R . PFaltzgraff. Jr, contending theories of international realation. New : Harper and Row publishers, 1981 , p 422.

ويعرفه (ليون ليندبرغ) : " التكامل هو العملية التي تجد الدول نفسها رغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض".¹

ومن خلال التعاريف السابقة للمصطلح التكامل الدولي يمكن اعتماد التعريف التالي :

التكامل الدولي هو عملية موضوعية ، تقررها العديد من العوامل ، يتم من خلالها إنشاء مركز سياسي جديد، يتم من خلاله الانتقال التدريجي لصلاحيات الدول المتعاقدة لصالح مؤسسات التكامل ، بغية تحقيق الأهداف المرصودة، في المجالات المتعددة : سياسيا، إقتصاديا، عسكريا...، حيث ينتقل من المجال الذي أثبت فعاليته إلى مجالات أخرى، وفق آليات لإتخاذ القرار الجماعي.

3. الشراكة الدولية International partnership

تعتبر الشراكة من بين أهم الظواهر المدروسة في حقل العلاقات الدولية وكغيرها من المصطلحات في العلوم السياسية فإن للشراكة العديد من التعريفات رغم أن هذا المصطلح الشراكة ، لم يظهر في حقل العلاقات الدولية إلا في ثمانينيات القرن العشرين.

تعريف (معين أمين) : " الشراكة هي العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قرارات و مساهمات كل طرف من جهة أخرى، للوصول إلى الغيات المنشودة و المتوقعة"².

- الشراكة تعمل على تحقيق الأهداف بين الأطراف المشتركة .

- تختلف قوة الإقتراح، ونسبة الفوائد بإختلاف مساهمة كل طرف.

وتعرف الشراكة الأجنبية بأنها " عقد أو إتفاق بين مشروعين أو أكثر قائمة التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط

إنتاجي أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت أو دائما و ملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل

¹ جيمس دورتي ، روبرت بالاستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، تر : وليد عيد الحي ، الكويت : المدرسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 1985 ، ص 272.

² فاطمة الزهراء قايقية ، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

منهما في رأس المال (الملكية)، وإنما أيضًا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تحقق هذا التعاون طبقا لمساهمة كل طرف (مساهمة فنية ومالية)¹.

تعتبر الشراكة وفق المنظور الدولي إتفاقيات بين الفواعل الدولية يتم من خلالها ضبط:

- المدة الزمنية للشراكة (عادة تكون طويلة مقارنة بالإطر التعاونية الاخرى).
- الندية : المشاريع التشاركية الدولية عادة ما تكون بين أطراف متقاربة في (التمويل ، الأرباح)
- الشراكة الدولية تكون في عديد المجالات، عكس التعاون الدولي الذي يركز على مجال واحد.
- عادة تكون الشراكة الدولية وفق مبدأ (رابح / رابح)
- الإدارة المشتركة (وجود آليات ومؤسسات مشتركة لتحقيق الشراكة).
- قد تكون الشراكة الدولية أحد مراحل الوصول التكامل و الاندماج في حالة نجاح الشراكة في الإنتقال من مجال لآخر بناءا على مبدأ الإنتشار.

¹ جمال بوزكري ، الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران : كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، تخصص إقتصاد دولي ، 2013 ، ص 75.

من خلال ما سبق من تحديد المصطلحات الثلاثة (التعاون الدولي، التكامل الدولي، الشراكة الدولية) وتفصيلها يمكن فهم مسار الشراكة الأوروبية المغربية وفقا لدراسات التكامل الإقليمي، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وظهور العديد من التغيرات الإقليمية والدولية التي ساهمت في تشجيع و تكريس مبادرات العمل المشترك (الأوروبي المغربي) .

فبعد مرحلة التعاون التي سبقت سنة 1995 (تاريخ الإعلان عن مسار برشلونة) ، كانت الإنطلاقة نحو تكريس الشراكة بين الطرفين.

وفق ترتيبات تكاملية تواكب التطور سواء في مجال الدراسات التكاملية الأكاديمية، أو التحولات الدولية والإقليمية.

ثانيا : الإطار النظري المفسر للعلاقات الأوروبية والمغربية :

بالرغم من وجود إتجاهات تنظرية عديدة، المحاولة تفسير واقع العلاقات الدولية و هذا نظراً للتعقيد، التطور والتشابك الذي تعرفه الظواهر السياسية عموماً، و الظواهر المدرسية في حقل العلاقات الدولية بالخصوص.

وتعتبر هذه النظريات (في حقل العلاقات الدولية) ذات أهمية كبيرة " كلما كانت قابلة للتطبيق وتميزت بالوضوح والبساطة، وتزداد النظرية شهرة كلما اتسمت بالشمول و القدرة على استعاب ظواهر متعددة وفهمها وتفسيرها ... فهي تحمل خلفيات فكرية وسياقات اجتماعية و ثقافية و تاريخية لأولئك الذين عملوا على بنائها و صياغتها ¹ فالتنظير في العلوم الإجتماعية بالعموم و في العلوم السياسية بالخصوص، وفي حقل العلاقات الدولية بشكل أدق، يختلف عن التنظير في العلوم الاخرى و ذلك لعدة أسباب خصوصيات نذكر منها:

- تتعامل النظريات في العلوم التحريبية مع متغيرات تتسم بقابليتها للقياس، أما العلوم الإجتماعية بالعموم و العلوم السياسية تتسم التغيرات بالتشابك، الترابط، التطور ... خاصة كونها ترتبط بالسلوك الإنساني.
- التنظير في العلوم السياسية خاصة مرتبط بخلفيات المنظرين (التاريخية، الإيديولوجية، الإجتماعية ...) عكس التنظير في العلوم التجريبية الذي يتعامل مع المتغيرات بشكل موضوعي.
- الاختلاف في نسبية الحقيقة و إمكانية التعميم.

1. الاعتماد المتبادل Interdependence

يعد اتجاه التكامل من الإتجاهات النظرية الحديثة للعلاقات الدولية، يعالج موضوعاً قديماً ألا و هو التكامل Itergration، ظهرت بوادر هذا التنظير في فترة مابين الحربين العالميتين، وأصبح كأتجاه نظري قائم بذاته بعد الحرب العالمية الثانية

¹ محمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ص 18.
السنة الثالثة ليسانس

(الحرب الباردة).... وقد كانت الدعوة إلى صياغة الظاهرة التكاملية في قالب نظري ممنهج ناتجة عن تزايد الإهتمام بالمؤسسات و المنظمات و التكتلات على المستوى الإقليمي و الدولي خلال هذه الفترة¹

فظاهرة الإعتماد المتبادل ظاهرة إنسانية قديمة قدم حاجة الإنسان لغيره، وحاجة الحضارات و الدول لبعضها خامة في المجال الإقتصادي.

إلا أن إهتمام الباحثين في حقل العلاقات الدولية بالظاهرة التكاملية يعتبر حديثا نسبيا، وذلك لعدة عوامل أهمها :

- نهاية الحرب الباردة سقوط الاتحاد السوفياتي و التغييرات على مستوى النظام الدولي.
- هيمنة المبادئ، والمنطلقات الليبرالية بمختلف مقارباتها.
- التوسع في اعتماد الإطار الإقتصادية التشاركية بين الفواعل الدولية.
- هيمنة الرأسمالية (خاصة إقتصاد السوق وآلياته).
- تطور الدراسات الأكاديمية في مجال التكامل و الإقليمي.

¹ عبد الناصر حندلي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية ، الجزائر : دار الخلدونية ، 2007 ، ص 235.

أ. الإعتدال المتبادل في العلاقات الدولية :

تلك الحالة أو الوضعية التي تتداخل وترتبط بواسطتها الفواعل الدولية بالشكل الذي يجعل ما يحدث لأحدهما في أية منطقة جغرافية يؤثر بطريقة مباشرة و سريعة على الأطراف الأخرى، حيث تمثل الأدبيات المهمة بالإعتدال المتبادل ، أحد أهم الإتجاهات النظرية الكبرى التي هيمنت على العلاقات الدولية منذ النصف الثاني من القرن العشرين ¹

فظاهرة الإعتدال المتبادل كما تم الإشارة إليه سابقا، من حيث الدراسات الأكاديمية المتطرفة لها تعتبر حديثة نسبيا، إلا أنها أصبحت تشكل أحد أهم الإتجاهات النظرية في العلاقات الدولية، لأن وضعية الإعتدال الدولي بين الفواعل الدولية أصبحت أكثر مظاهر العلاقات الدولية في ظل أطر التعاون والشركة التي أصبحت ضرورية لتحقيق السلم و الأمن الدوليين و تحسين الأوضاع في جل المجالات للأطراف المتعاقدين.

قد يكون الإعتدال المتبادل كوضعية مقدمة إلى وضعية أخرى أكثر انصهارا عند إدراك الأطراف المتعاقدة بالفرص الكثيرة التي تحققت في إطار المصلحة المشتركة، و في ظل التهديدات التي تفرزها سواء البيئة الداخلية أو الخارجية.

قد يتخذ التكامل الدولي العديد من الاتجاهات أهمها الإتجاه الفيدرالي، والاتجاه الكنفدرالي. "ولا يثير الإعتدال المتبادل جدلاً كبيراً في تعريفه وتحديد مفهومه كبقية المفاهيم الأخرى في العلاقات الدولية، حيث يحصره الليبراليون أساسا في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية، كما لا يثير جدلاً "حول وجوده والاعتراف به، فحتى الواقعيون الجدد يقرون بوجود الظاهرة في مجال العلاقات الدولية، لكن الجدل المثار حوله يتعلق بمدى تأثيره في السياسة الدولية ²

فظاهرة التكامل الدولي تعتبر من الظواهر القليلة التي يمكن أن تجمع ---- آراء المنظرين في الإتجاه الليبرالي و الإتجاه الواقعي، لإقرارهم بأهميتها في العلاقات الدولية، لكن يختلفان في مجالاته، مراحلها، تأثيره في السياسة العالمية.

¹ حسين بوقارة ، ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية و واقع العلاقات الدولية ، الجزائر : دار لمسة للنشر و التوزيع 2017 ، ص 21.

² محمد الطاهر عديلة ، " الجدل الليبرالي - الواقعي حول دور الإعتدال المتبادل في تعزيز الأمن الدولي " ، مجلة دفتاز السياسة و القانون ، عدد 15 ، جوان 2016 ، ص 247 .

ب. الاعتماد المتبادل وفق الإتجاه الليبرالي :

"يعتقد الليبراليون أن الإعتماد بين الدول يخلق مصالح متبادلة، والتي قد تكون جدا في حالة ما إذا تراجعنا عنها وإخترنا اللجوء إلى استراتيجيات الحرب فالإعتماد المتبادل هو مرادف للسلم....

وذلك للأسباب التالية : توفير المصالح المشتركة - تراجع مشاعر عدم الثقة و الشك المتبادل - رضا الدول بالتنازل عن جزء من سلطتها لصالح المؤسسات الدولية "3

فالإعتماد المتبادل وفق الإتجاه الليبرالي مهم لعدة أسباب :

- تحقيق حالة السلم والأمن الدوليين بناء على نتائج الإعتماد المتبادل (المصالح المشتركة).
- العمل على تحقيق حالة الرفاه لشعوب الدول المتعاقدة، و الذي بدوره يحقق الرضا السياسي و المجتمعي.
- الإنتقال بالنظام الدولي من حالته الفوضوية، إلى حالة جديدة (مؤسسية).
- تشكل الأطر التعاونية الإقتصادية النواة الاولى للإعتماد المتبادل، ثم الإنتقال لمجالات أخرى.

- تعريف جوزيف ناي وروبرت كيوهن للإعتماد المتبادل :

" الإعتماد المتبادل هو إنخفاض أهمية وقيمة العلاقات الأمنية و العسكرية مقابل إرتفاع وتيرة وأهمية العلاقات الإقتصادية والإجتماعية المتعددة في الربط بين دول العالم"¹

فالإتجاه الليبرالي الجديدة (الليبرالية المؤسساتية) : بناءا على صعود الإعتماد المتبادل في صورة التكامل الأوروبي، حيث تجاوز الأطراف المتعاقدين في صورة ألمانيا و فرنسا، الخلفيات التاريخية بينهما لصالح التعاون المشترك الذي يحقق المصلحة المشتركة، في العديد من المجالات، والتي تعتبر المجال الإقتصادي أولها.

" وتهتم الليبرالية الجديدة بما يسمى بالسياسات الدنيا، أي القضايا الإقتصادية و الإجتماعية، بالإضافة إلى ما يسمى بالسياسات العليا، وهي القضايا المتعلقة بالأمن ، حيث تمثل العلاقات الدولية التي تتعامل مع القضايا الإقتصادية و الإجتماعية (السياسات الدنيا) جزءا كبيرا من العلاقات الدولية ، هذا النوع من العلاقات السياسية على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للدول"²

حيث أكد على صعوبة التفريق بين السياسات العليا والسياسات الدنيا فبعض الإقتصادية مثلاً تعالج ساسيا وإقتصاديا، وركز جوزيف ناي على ضرورة تحقيق العديد من الشروط لنجاح التكامل :

- التجانس والتقارب في الإقتصاديات.
- تجانس طبيعة المصالح.
- إدراك المساواة في توزيع العوائد من سياق الإعتماد المتبادل.
- القدرة على التكيف مع المشاكل الي تعترض الإعتماد المتبادل.

¹ محمد الطاهر عديلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 248.

² مروة خليل محمد مصطفى ، " القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير (دراسة تقييمية) " ، مصر : جامعة الإسكندرية ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية ، المجلد 6 ، العدد 11 ، جانفي 2021 ، ص 174 .

2. الإقليمية الجديدة (Neo-regionalism) :

يعتبر مفهوم الإقليمية من المفاهيم الحركية المتفاعلة مع بيئتها، ظهر مع بداية ظهور التنظيم الدولي، ومع نهاية الحرب الباردة اصطلح عليه بالنظام الدولي الجديد، وقد عرف في هذا الإطار مفهوم الإقليمية تطور جديد على غرار المفاهيم الأخرى، حيث برز في حقل العلاقات الدولية مفهوم الإقليمية الجديدة وذلك تزامناً مع ظهور تكتلات إقليمية جديدة عبر مختلف مناطق العالم ¹

فمبدأ الإقليمية يتكون أساساً بناءً على الرغبة في تحقيق الأهداف المشتركة للتكتل الجديد الذي يضم الدول المتعاقدة وفقاً للعديد من المعايير، وبواسطة مؤسسات تكاملية تعمل على ذلك، حيث كان التقارب الجغرافي أحد المعايير اللازمة لتحقيق ذلك :

"وإن كان ما تقدم يركز على عنصر الجوار أو التماثل السياسي و الاجتماعي، أو وجود هوية مشتركة كمعيار لتعريف الإقليم، فقد اقترح الاستاذان (فريدريكسبريسون و وليام تومسون) معياراً آخر وهو كثافة التفاعلات بين الأطراف بغض النظر عن الجوار الجغرافي ... وأن العامل الحيوي في تعريف النظام الإقليمي هو وجود قوة و كثافة التفاعلات السياسية والإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بين وحدات النظام"²

فجزيتي الأقاليم و التفاعلات تعتبر أساس الإجابة الإقليمية في التكامل الدولي. و من أهم الإسهامات النظرية في هذا الموضوع دراسات الاستاذ (باري بوزان) التي بدأت بكتابة المعنون (الشعوب و الدولة و الخوف، معضلة الأمن القومي في العلاقات) عام 1983، وحتى كتابة المعنون (الأقاليم و القوة : هيكل الأمن الدولي) الصادر في عام 2004 و التي

¹ لبنى حصاص ، " دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن القومي : دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا " ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بكرة ، 2010 ، ص 11.

² على الدين هلال ، " الدراسات الإقليمية في مراحل التحول " مصر : مركز الأهرام للدراسات الساسية و الإستراتيجية 14 - 04 - 2019 متحصل عليه من الرابط <https://www.acpss.ahram.org.eg/news/16> تاريخ الإطلاع : 2024/10/21.

طور فيها مفاهيم (مركب الأمن الإقليمي) (Regional Security Complex) ، و ظهر في هذا السياق، مفهوما القوى الإقليمية والهيمنة الإقليمية¹

و منه يمكن تحديد ثلاث اتجاهات في الدراسات الإقليمية :

- الإتجاه الأول : التركيز على الجوار الجغرافي.
- الإتجاه الثاني : التركيز على العوامل الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية ... المشتركة.
- الإتجاه الثالث : التركيز على مدى وجود تفاعلات سياسية و إقتصادية و إجتماعية بين الدول.

¹ نفس المرجع.
السنة الثالثة ليسانس

3. التبعية (Dependence) :

" لقد شكلت الدراسات التي عبر عنها كتاب وباحثون من دول أمريكا اللاتينية، بداية لنظرية التبعية (Dependecia Theory)، والتي ظهرت أثناء الستينيات من القرن الماضي، وهي تعني بتحليل عوامل ظهور التخلف وأسباب بقاءه ... ترى هذه النظرية (التبعية) ، وجود نظام عالمي واحد يتميز بانقسام في بنيته إلى تشكيلتين إجتماعيتين، الأولى تمثلها الدول الرأسمالية المتطورة والشركات المتعددة الجنسيات المستغلة، والثانية تمثلها الدول و الشعوب التابعة (العالم الثالث) المستغلة " ¹

حيث تقوم هذه النظرية على التأكيد بأن دول العالم الثالث ورغم اعتمادها العديد من الأطر والآليات التنموية إلا أنها مازالت تعيش حالة التبعية سياسيا، إقتصاديا، ثقافيا، و أن سبب التخلف يرجع إلى ارتباطها بالدول الرأسمالية أو ما يسمى (بالاستعمار الجديد).

حيث تركز نظرية التبعية في العلاقات الدولية على الأبعاد الإقتصادية و السياسية، ولم تركز على الأبعاد الإجتماعية، الثقافية التي يمكن أن تكون سبباً لفك الارتباط مع التبعية " منذ أواخر الستينيات والسبعينيات حاولت الدراسات التاريخية التي قدمها فرانك وجريفين حول أمريكا اللاتينية والتي قدمها (ولتر روني وسمير أمين حول إفريقيا أن توضح كيف أن الإختراق الرأسمالي هو المسؤول عن تخلف بلدان العالم الثالث ... رغم تنوع رؤى هؤلاء الباحثين " ²

لكن السبب الرئيسي حسبهم للتخلف هو الإستعمار وجميع ما تعاني منه الدول العالم الثالث من أزمت إقتصادية، سياسية هي الظروف التاريخية ، وأن الدول المتقدمة في صورة الدول الرأسمالية إنما احتلت هذه المكانة ما هي إلا على حساب الدول المستعمرة وهو ما ساهم في تزايد التبعية.

¹ محمد مجدان ، تحليل العلاقات الدولية : دراسة في مفاهيم الأساسية و المدارس الكبرى ، الجزائر : دار المواهب للنشر و التوزيع ، 2015 ، ص 232.

² أحمد تهامي عبد الحي " ظاهرة التبعية : أصولها - أبعادها - مآلاتها"، الإسكندرية : مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، مجلد 55 ، العدد 2 ، جوان 2018 ، ص 05.

السنة الثالثة ليسانس

أ. المقولات الأساسية لنظرية التبعية :

" تستعمل مدرسة التبعية العديد من المفاهيم : الفئاض والطبقة والتبعية والإمبريالية وأنماط الإنتاج، و ذلك في مواجهة مفاهيم نظرية التحديث مثل بناء الدولة، التكامل، النسق الوظيفية " ¹

فمعظم هذه المفاهيم والتي قد توصف أنها راديكالية، وماركسية الخلفية، كلها استخدمت كرد على التوجه الرأسمالي ، والاتجاه الليبرالي.

و منه يمكن حصر المقولات والاقتراضات التي تؤكد عليها نظرية التبعية في :

- كلما ازدادت قوة الدول الرأسمالي وتوسعت خارجياً في دول المتخلفة زاد ثراؤها الإقتصادي.
- التخلف في دول العالم الثالث يرجع إلى العلاقات الإقتصادية غير العادلة بين الدول الرأسمالية الغربية والدول المتخلفة.
- على الرغم من انتهاء الإستعمار التقليدي إلا أن الدول الرأسمالية خلفت ورائها في دول العالم الثالث بنية إقتصادية تابعة لدول الرأسمالية و نخب حكم موالية و تابعة للدول الغربية.
- أن التخلف في دول العالم الثالث ليس تخلفاً طبيعياً وإنما هو نتيجة لعلاقات غير عادلة بن الدول الإستعمارية و الدول المستعمرة. " ²

¹ نفس المرجع ، ص 08.

² نفس المرجع ص 08 – ص 09 .
السنة الثالثة ليسانس

المحور الثاني : الإطار التاريخي للعلاقات الأوروبية المغربية.

ترجع العلاقات الأوروبية المغربية إلى فترات زمنية بعيدة، وترجع هذه العلاقات إلى فترة الحضارات القديمة، و هذا راجع للتقارب الجغرافي، وكذا أهمية البحر الابيض المتوسط الجيوسياسية، بداية من حركات الإستعمار الأوربية لإفريقيا عموما و دول المغرب العربي بالخصوص و التي امتدت لقرون، لكن بفترات متقطعة، وصولاً إلى تحقيق الدول المغربية لإستقلالها بداية من خمسينيات القرن العشرين.

وصولاً إلى فترة الانقسام على مستوى النظام العالمي و الذي جسده الثنائية القطبية ثم مرحلة سقوط الإتحاد السوفياتي وتحطم جدار برلين، وظهور الثورة الصناعية الثالثة، وظهور العديد من القضايا الدولية المستجدة، وهو أدى إلى ضرورة تبني أطر تقارب بين ضفتي المتوسط، خاصة بعد تبلور المجموعة الإقتصادية الأوروبية وحرص هذا التكتل الإقليمي على ربط علاقات مع الدول المتوسطية عموما. والمغربية (تونس، الجزائر، المغرب بالخصوص).

وقد ظهرت العديد من الأطر التعاونية و التشاركية لتجسيد هذا التقارب.

أولاً : السياسة المتوسطة الشاملة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية PM9 (1972 – 1989).

" حاول الأوروبيون منذ نشأة الجماعة الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تجاوز العقد الحضارية و التاريخية التي طبعت مسار العلاقات الأوروبية المتوسطة، و التأسيس لمقاربة بنائية جديدة للحفاظ على مصالحهم التاريخية في هذا الفضاء، بإستغلال المسار المتناقض للبناءات الإقليمية بين النموذج الإقليمي الأوروبي الناجح و فشل مسارات الأقلمة العربية " ¹

ساهم عامل الجوار الجغرافي، إضافة إلى المصالح المشتركة بين ضفتي المتوسط، إلى تعزيز أطر التعاون رغم الخلفية التاريخية (الإستعمار الأوروبي)، و ذلك للعديد من العوامل أهمها ما شهدته مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بروز الولايات المتحدة و الإتحاد السوفياتي كقطبين على الساحة الدولية، و تنامي فكرة أن تكون أوروبا معمل الطرف الأوروبي خاصة بعد استقلال الدول المغربية على تعزيز العلاقات الاقتصادية، السياسية، الإجتماعية ... و هذا رغم القوة الاقتصادية وكذا الخلافات الحضارية.

ترجع البوادر الأولى لفكرة الحوار و التعاون بين دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط إلى سنوات 1960م، بعد استقلال الجزائر وتحسن العلاقات بين فرنسا والدول العربية، وشروع الجماعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك في عقد سلسلة من الإتفاقيات التجارية مع بعض الدول الجنوبية للحوض، خاصة في ظل التوجه المتوسطي لفرنسا، والذي كان له أثر في دفع مفوضية لتبني سياسة متكاملة اتجاه حوض البحر المتوسط " ²

فالتوجه الفرنسي نحو تبني سياسة أوروبية متوسطة، خاصة في فترة حكم الجنرال ديغول والذي يرجعه العديد من الباحثين إلى حاجة فرنسا إلى تعويق ما خسرت جراء استقلال مستعمراتها من جهة، ومن جهة أخرى بناء قوة أوروبية موازية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

¹ فلواز إبراهيم ، غربي محمد ، " مضامين السياسات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي " ، جامعة الشلف : مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية ، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد 19 ، جانفي 2018 ، ص 163.

² أحمد كاتب ، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية ، الجزائر : ابن الندين للنشر و التوزيع ، 2013 ، ص 111.

إضافة إلى أن هذه المرحلة عرفت توسع المعسكر الشرقي في معظم دول الضفة الجنوبية للمتوسط وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا لأوروبا، والتوجه الغربي الرأسمالي عموما.

أ. الحوار العربي - الأوروبي :

رغم وجود العديد من الآليات المتعلقة بالتعاون العربي - الأوروبي، خاصة بعد استقلال الدول العربية، إلا أنها عرفت العديد من المحطات كانت أبرزها " الإتصالات الأوروبية العربية على المستوى الوزاري في باريس بتاريخ 31 جوان 1974 (بعد إلغاء الخطر النفطي من قبل الدول العربية)، حيث تم تحديد بنية التعاون الأوروبي في 16 سبتمبر 1974 ، وفي الوقت نفسه وخلال المدة 14 - 17 سبتمبر 1974 التأم في دمشق المؤتمر البرلماني على مبدأ الحوار الأوروبي - العربي، ووافقت القمة العربية في الرباط في 28 أكتوبر 1974 على مبدأ الحوار العربي - الأوروبي".¹

عملت العديد من العوامل و المتغيرات على عدد تبني تعاون (عربي - أوروبي) - خاصة بما تعلق بالقضية الفلسطينية، والحرب العربية الإسرائيلية، وعمل الطرفين على تبني مجموعة من اللقاءات الثنائية التي عرست عملية التعاون في العديد من المجالات : السياسية، الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ... ومحاولة تجاوز المعوقات السياسية والتنظيمية.

ب. التعاون المغربي - الأوروبي :

مع بداية سنة 1963 باشرت كل من تونس و المغرب ثم الجزائر مفاوضات لعقد إتفاقية مشاركة وقعت لمدة خمس سنوات (إتفاقية التجارة التفضيلية) .. حيث عملت المجموعة الاقتصادية الأوروبية على الاستقرار في ضفتها الجنوبية ضد التوسع الأكبر للإتحاد السوفياتي، ومع بداية سنوات السبعينات أعادت المجموعة الأوروبية هيكله سياستها المتوسطية، لتأخذ اصطلاح جديد عرف بالسياسة المتوسطية الشاملة سنة 1972، وقد تم تبنيها في قمة جاري المنعقدة بين 13 - 21 أكتوبر 1972 لتشمل كل الدول المشاطئة مباشرة للبحر المتوسط والاردين"²

¹ ستار جبار الجابري ، مشاريع التعاون و الشراكة العربية الأوروبية ، عمان : دار أمجد للنشر و التوزيع ، 2015 ، ص 28.

² مصطفى بخوش ، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة : دراسة في الرهانات و الأهداف ، القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2006 ، ص 77.

عملت دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، خاصة بزعامة فرنسا على تقريب ضفتي المتوسط خاصة المغربية منها، ومحاولة وضع أطرها وبنية خاصة بهذه المنطقة، وفدا في ظل الصراع العربي الإسرائيلي الذي ساد تلك الفترة.

ج. أهم مميزات السياسة المتوسطة الشاملة:

- التركيز على مواجهة التوسع السوفياتي في منطقة المتوسط.
- التفاوض الأوروبي الموحد (مفاوضات بين المجموعة الأوروبية وكل دولة مغربية على حدا)
- العمل على تصحيح المسار السابق لأطر التعاون.
- التوسع في المجموعة الأوروبية الاقتصادية (إنضمام بريطانيا - الدنمارك - أيرلندا).
- تركيز الطرف الأوروبي على الجانب التجاري وتوسيع المبادلات التجارية.
- السياسة المتوسطة الشاملة عملت على تكريس تعامل تفضيلي غير عادل في مجال المبادلات التجارية.
- إستفادة الأطراف المغربية من مساعدات و قروض من طرف البنك الأوروبي للإستثمار.
- توسع مجالات التعاون (اقتصادية، نفسية، اجتماعية ...).
- عدم التركيز على الجوانب المؤسسية للتعاون الأوروبي المغربي.
- محاولة تجاوز التعاون في المجال الراعي الى المجال الصناعي.
- التركيز على الجوانب الاجتماعية (خاصة ملف الهجرة).
- إنضمام إسبانيا، البرتغال، اليونان إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ساهم في تغيير ملامح العلاقات المغربية الأوروبية، في ظل المواد الزراعية المتشابهة مع الدول المغربية.
- الخلافات دول المغرب العربي ساهمت في عدم تبني جبهة تفاوضية مغربية موحدة.

د. أهم محطات السياسة المتوسطة الشاملة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية :

1. حوار 3 + 3 :

" تم هذا الحوار في لقاء إعلامي استشاري في مرسيليا سنة 1988، وضم كل من فرنسا - إيطاليا - إسبانيا (ممثلون لشمال المتوسط) و الجزائر - المغرب - تونس عن (الضفة الجنوبية) ، وطرحت خلال هذا اللقاء فكرة التعاون بين المتوسط الغربي بخلق حركة جديدة بين ضفتي المتوسط، هذا الحوار ما لبث أن تطور إلى حوار 5 + 4 ثم حوار 5 + 4 ، ثم حوار 5 + 5 " ¹

رغم أن بدايات هذا الحوار (3 + 3) ترجع لبداية الثمانينيات، خاصة في ظل التنافس الأمريكي السوفياتي في منطقة البحر المتوسط، إضافة إلى ظهور التمديدات اللاتماثلية مثل الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وضرورة وجود تعاون للتعامل معها، إضافة إلى محاولة تعزيز الإتفاقيات المشتركة، إلا أن تفعيله كان سنة 1988 و هو ما يعكس صعوبة التفاوض بين الطرفين.

2. حوار 5 + 4 :

عقد هذا اللقاء في مدينة طنجة المغربية سنة 1981، وفيه الدول المغربية (الجزائر - تونس - ليبيا - موريتانيا - المغرب)، ودول جنوب غرب أوروبا (فرنسا - إيطاليا - إسبانيا - البرتغال) وكان من بين أهدافه :

- كسر الحواجز وطرح المشاكل التي يعاني منها المتوسط لمعالجتها.

- دفع عجلة الحوار إلى الأمام وخلق نوعا من التفاعل بإمكانية هذه اللقاءات وذلك على أعلى مستوى سياسي²

¹ سفيان أبجري ، الشراكة الأورو مغربية و آثارها على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم إقتصادية ، 2013 ، ص 106 .

² نفس المرجع ، ص 107 .
السنة الثالثة ليسانس

عمد هذا الحوار إلى محاولة الوصول إلى القضاء على التناقضات والإختلافات التي ساهمت في عدم تفعيل تعاون أوروبي - مغربي فعال. ومحاولة الإتفاق على مقومات داعمة لهذا التقارب، وفق أبعاد و مضامين مشتركة.

3. حوار 5 + 5 :

في نهاية الثمانينيات اقترحت فرنسا تشكيل مجموعة 4 + 5 لغرب المتوسط المتكون من خمسة دول مغربية وفي الضفة الأخرى إسبانيا - فرنسا - إيطاليا ومالطا عضو مراقب، وتوج هذا بقاء روما 10 أكتوبر 1990، الذي أصبح بصيغة 5+5 ، بعد أن إنضمت مالطا إليه، وتم مناقشة الملفات السياسية والأمنية.

- الملفات السياسية والأمنية التي تشغل الحوض المتوسطي.
- تطوير العلاقات الاقتصادية (الإستثمارات - الطاقة - النقل - الزراعة..).
- تطوير الخدمات الإنسانية في مجال : الهجرة - التربية - العلمي - الإتصال - الشؤون الثقافية - حماية التراث والأنشطة الرياضية¹

¹ غنام فايزة ، " إستراتيجية حوار (5+5) دراسة في التأثير السياسي الإقليمي الوادي ، مجلة (422 - 441) العلوم القانونية و السياسية ، المجلد 10 ، العدد 3 ، ص 434.

فقد اعتمد حوار (5+5) على مناقشة الأوضاع السياسية و الأمنية التي عملت دون وجود تقارب حقيقي بين ضفتي المتوسط، خاصة ما تعلق بالصراع العربي الصهيوني، إضافة إلى قضية الصحراء الغربية، وصولاً في ما بعد إلى استبعاد الطرف الليبي - بعد اتهام النظام الليبي بتفجير طائرة لوكربي، وما بين أهم الملفات التي طرحت على طاولة النقاش.

- معالجة الهجرة غير الشرعية.

- معالجة ملف العمالة المغربية في الدول الأوروبية.

- محاولة دفع التنمية في فقة المتوسط الجنوبية (لتقليص الفجوة التنموية).

- التعامل مع تداعيات العولمة على دول الضفة الجنوبية.

- معالجة الظاهرة الإرهابية العابرة للحدود.

- تكريس مؤسسات دائمة تعمل على تطوير التعاون الأوروبي المغربي.

ومنه فقد عمل حوار (5 + 5) على محاولة إستهداف جميع المجالات التي قد تساعد إلى تطوير التعاون الأوروبي المغربي و العمل على تذليل الصعوبات التي قد تواجهه.

ثانيا : السياسة المتوسطة المتجددة PMR : (1988 – 1995).

عرفت فترة ما بعد سنة 1988 العديد من المتغيرات والمستجدات الإقليمية و الدولية يمكن ذكر بعضها :

- إنتهاء الحرب الباردة سقوط كل من الاتحاد السوفياتي وجدار برلين.
- الثورات التي عرفت دول أوروبا الشرقية من الأنظمة الشمولية التي كانتا موالية للإتحاد السوفياتي.
- إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم.
- انتشار ظاهرة الإرهاب والتي مست العديد من الدول خاصة الجزائر.

إضافة إلى فشل السياسة المتوسطة الشاملة في تحقيق أهداف التنمية في دول جنوب المتوسط.

" إن هذه الإختلالات و التحديات و المخاطر نبهت بقوة الإتحاد الأوروبي بسبب تراكماتها و تشابكها ووجودها في جواره المباشر، وقد الإتحاد الأوروبي حجم الرهانات واستشعر الخطر الذي يمثله بالنسبة له، هذا الفارق بين صفتي المتوسط، قد أصبح ضروريا ولأسباب تتعلق بأمنه . وتسريع وتائر التنمية الإقتصادية وتحسين ظروف حياة الشعوب"¹.

وهو ما ساهم في ضرورة تبني سياسة أوروبية جديدة، خاصة في ظل المستجدات التي عرفت أوروبا (سقوط جدار برلين

- الثورات ضد الأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية)، أما مستوى دول الضفة المتوسط الجنوبية فقد عرفت العديد من

التحديات خاصة الأوضاع الأمنية التي عرفت تدهورا في الجزائر هذه الاخيره التي تعتبر احد أهم أطراف التعاون

الأوروبي المغربي خاصة في ظل التوجه الأوروبي نحو الوحدة (الإتحاد الأوروبي).

¹ زهية كتاب، الشراكة الأورومغاربية – أبعادها و رهاناتها - ، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2019، ص 76.
السنة الثالثة ليسانس تخصص علاقات دولية

" فبعد إنشاء السوق الموحدة في بداية سنة 1993 ، وسريان إتفاقية (ماستريخت)، المنشئة للإتحاد الأوروبي من نفس السنة ، وفي قمة المجلس الأوروبي لرؤساء الدول و الحكومات في (كورفو) باليونان في 24 - 25 جوان 1994 ، أعطى أول سياسة الشراكة مع المحيط المتوسطي للإتحاد الأوروبي " ¹

أ. أهداف السياسة المتوسطية المتجددة :

بصفة الطرف الأوروبي (الإتحاد الأوروبي) كقوة اقتراح و تمويل فقد حدد العديد من الأهداف المرجوة من السياسة المتوسطية المتجددة :

- تقوية الروابط بين جهود كل من الجماعة الأوروبية ودول البحر المتوسط التي تهدف إلى التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.
- التأكيد على مبادئ تعدد الأحزاب والديمقراطية و حقوق الإنسان.
- دعم الجماعة للجهود التي تقوم بها المؤسسات المالية الدولية لتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي في دول البحر المتوسط.
- تستخدم الجماعة أدوات متنوعة بهدف مساعدة دول حوض البحر المتوسط مثل ترتيبات التجارية، الموارد المالية، نقل التكنولوجيا.
- مضاعفة الحوار بين المجموعة الأوروبية وشركاتها من الدول مثل بلدان الاتحاد المغربي في مختلف المجالات ²

¹ نفس المرجع ، ص 78.

² نفس المرجع ، ص 79.

السنة الثالثة ليسانس

وقد عملت تداعيات نهاية الحرب الباردة على تبني الطرف الأوروبي، مجموعة من البرامج ومبادرات التعاون مع دول جنوب المتوسط، شملت العديد من المجالات:

تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ومحاولة تحقيق تعاون اقتصادي مثمر، والعمل على تقليص الفجوة التنموية بين ضفتي المتوسط، وتحقيق الأمن بجميع أبعاده.

ب. أهم إتفاقيات التعاون ضمن السياسة المتوسطية المتجددة:

" حددت الأولوية ضمن السياسة المتوسطية المتجددة في الإصطلاح الإقتصادي و الهياكل و التعاون في المجال الجوي و البيئي و قد عرفت الزيادة في الممنوحة للدول المغربية بـ 73% حيث المبلغ الاجمالي بـ 1,072 مليون أورو، واعتماد بروتوكولات التعاون مع كل من الجزائر، تونس، المغرب لصالح المنشآت القاعدية، التنمية الريفية، الصناعة، الفلاحة و الصيد، التصحيحات الهيكلية، القطاع الخاص، التكوين، المجال الإجتماعي"¹

إضافة إلى العديد من المشاريع سواء بشكل فردي (الجزائر، تونس، المغرب) ، أو بشكل جماعي (الإتحاد المغربي) . وقد كانت هذه المشاريع من تمويل (قروض) البنك الأوروبي للإستثمار، وذلك من خلال العديد من الآليات (مجموعة غرب المتوسط 5+5 ، مبادرة روما) ، وذلك وفقاً للعديد من المحطات.

¹ زهية كاتب ، نفس المرجع ص 80.
السنة الثالثة ليسانس

1) أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية:

حدد بيان ندوة برشلونة العديد من الأهداف .

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والإقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان، رفع مستوى التشغيل، تخفيف فوارق النمو في المنطقة الأورومتوسطية.
- خلق بيئة إدارية مشجعة عن طريق تشجيع منشآت الأعمال على الدخول في إتفاقيات مع بعضها البعض.
- الإهتمام بالثروة السمكية والموارد المائية.
- التعاون الجهوي كعامل مركزي يساعد على خلق منطقة التبادل الحر.
- التعاون الصناعي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم التعاون في مجال البيئة ومكافحة التلوث.
- تطوير الحوار والتعاون في مجال الطاقة والمياه. ¹

وقد اعتمدت كذلك هذه المبادرة على تحقيق العديد من الأهداف الرئيسية حسب الخبراء، " والمتقلعة بتحقيق الأمن والإستقرار و الديمقراطية و حقوق الانسان و الحريات العامة ، المساواة بين الشعوب، حق تقرير المصير، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، حل النزاعات بالطرق السلمية، والسعي إلى شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل " ² ، هذا على المستوى السيالي والأمني.

¹ ياسين بوضياف ، منير نوري ، " أثر الشراكة الأورو جزائرية على الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر : الواقع و الطموح " ، جامعة الشلف ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد 16 ، سداسي الأول 2016 ، ص 175 – 176 (190 . 169).

❖ أما على المستوى الإقتصادي :

" الإنشاء التدريجي لمنطقه تبادل حر يسودها الإزدهار بواسطة الشراكة الإقتصادية و المالية الرامية إلى إطلاق عجلة التنمية، وتحسين المستوى المعيشي لشعوب جنوب المتوسط، تمهيداً لتقليص الفجوة مع الشمال، تأنّج الحلول لإحتواء العنف و التطرف و الحد من الهجرة"¹

فالتركيز على الجانب الإقتصادي و المالي يهدف بالأساس إلى تحقيق تنمية متكافئة بين دول ضفتي المتوسط بالعديد من المشاريع بتمويل أوروبي.

❖ أما في الجانب الثقافي والإجتماعي :

تقريب الشعوب بعضها من البعض الآخر من خلال الشراكة الإجتماعية و الثقافية و الإنسانية القائمة على إبراز قيم التفاهم، وعلى تشجيع الحوار بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية "²

ففي الجانب الثقافي و الإجتماعي تم اعتماد مقاربة للتقريب بين شعوب الدول المشاركة، خاصة في ظل التفاوت الثقافي والإجتماعي، والإستفادة من هذا التقارب لتعزيز آليات الشراكة.

- وهدف هذا المسار (مسار برشلونة) إلى إنشاء منطقة تجارة بحلول 2010 و الرفع التدريجي للتعريف الجمركية في

الجانب الإقتصادي و تشجيع التنمية لتحديث البنية الإقتصادية و الإجتماعية و التركيز على التعاون الإقليمي من خلال

تفعيل دور المرأة في التنمية - الطاقة - الزراعة - التنمية الريفية - البنية التحتية إضافة إلى مجالات التخطيط

والتدريب الفني، والعلمي والاحصاء "³

¹ ستار جبار الجابري ، مرجع سبق ذكره ص 51 - 52 .

² نفس المرجع ، ص 52.

³ جعفر عدالة ، " تطور سياسات الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي ، جامعة سطيف 3 ، مجلة العلوم الإجتماعية ، العدد 19 ، ديسمبر 2014 ، ص 325.

ثالثا : الشراكة الأوروبية المغربية (مسار برشلونة) : بداية من 1995

" سعت أوروبا الموحدة إلى إعادة تقييم وتشكيل سياستها المتوسطة لتتواءم مع المتغيرات العالمية الجديدة و لتتماشى مع تجربتها الاندماجية الهادفة إلى ايجاد نوع من التعاون و التنسيق مع دول الجوار المتوسطي لدرء المخاطر ولتفادي التهديدات لأمنها الأوروبي بمعناه الشامل" ¹

فقد ساهمت العديد من العوامل إلى تبني الطرف الأوروبي المقاربة التشاركية بدل الأطر التعاونية وذلك لعدة أسباب منها:

- نجاح الدول الأوروبية في تكوين الإتحاد الأوروبي كتجربة تكاملية إقليمية.
- زيادة وتنوع التهديدات، خاصة اللاتماثلية منها.
- التنافس الأمريكي على منطقة المتوسط.
- تكريس مفهوم الأمن الحديث بأبعاده المختلفة (الإقتصادي، الإجتماعي، الثقافي، البيئي ...).
- نجاح الدول المغربية في تكوين الإطار التكاملي المغربي (إتحاد المغرب العربي).
- عدم وصول السياسات الأوروبية المنتهجة إتجاه الضفة الجنوبية للمتوسط إلى الأهداف المرجوة.
- التفاوت الإقتصادي، الإجتماعي ، الثقافي ... بين ضفتي المتوسط.
- تركيز المبادرات السابقة للشراكة على الجانب الإقتصادي بالخصوص.
- إعتداد المبادرات الأوروبية على نظام تفضيلي غير عادل.

¹ أحمد دربان ، " مستقبل الشراكة الأورومغاربية و السيناريوهات المحتملة " ، جامعة خميس مليانة : مجلة الإقتصاد الجديد ، عدد 9 ، سبتمبر 2013 ، ص 278.

1. ندوة برشلونة و إنطلاق الشراكة الأورومتوسطية 1995 :

" إنعقد مؤتمر برشلونة يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 بحضور وزراء خارجية 27 دولة أوروبية و متوسطية (15+12) ، واختتم بإصدار (إعلان برشلونة) الذي جاء تنويعاً لما سبق أن أبداه الإتحاد الأوروبي من إعادة للنظر في الاشكال السابقة لتعاونه المتوسطي، اذ تقرر اعتماد روحية جديدة من التعاون قائمة على الشراكة الفعلية " ¹

تعتبر ندوة برشلونة المنعقدة في 27 - 28 نوفمبر 1995 بمثابة توجه جديد تبناه الطرف الأوروبي لصالح تعزيز العمل المشترك الأورومغاربي، خاصة في ظل عدم نجاعة الأطر التعاونية السابقة (السياسة المتوسطية الشاملة - السياسة المتوسطية المتجددة) .

واللتان اعتمدتا العديد من الآليات التي أثبتت عدم فعاليتها الكبيرة فكانت ندوة برشلونة، والى اطلاق عليها في ما بعد مصطلح مسار برشلونة الذي عرف العديد من المؤتمرات و المحطات التشاركية المختلفة لتصحيح و تحسين وضع الشراكة، و تطوير الأطر التشاركية.

فمؤتمر برشلونة يعتبر أول محاولة جدية يقوم بها الإتحاد الأوروبي لإرساء تعاون شامل مع الدول الأخرى المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

¹ ستار جبار الجابري ، مرجع سبق ذكره ، ص 51.
السنة الثالثة ليسانس

3. مستويات تفعيل الشراكة الأوروبية المغربية ضمن مسار برشلونة:

تم اختيار مر مستويان أساسيان لتفعيل الشراكة الأوروبية المغربية.

أ. المستوى الثنائي :

إذ تستفيد الإتفاقيات الأوروبية الأوروبية المتوسطة الموقعة أو تلك الموجودة قيد التفاوض بين الإتحاد الأوروبي من جهة والشركاء ومن جهة أخرى من أغلبية المصادر المالية، وتعكس هذه الإتفاقيات المميزات الخاصة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي و كل الشركاء المتوسطيين، فضلاً عن كونها تقوم على مجموعة من الأسس التي تميز العلاقات الأوروبية - المتوسطية الجديدة " ¹

فالمستوى الثنائي يقصد به التفاوض الأوروبي الموحد في مقابل تفاوض الدول الجنوب متوسطية بشكل منفرد وكذا تخصصي التمويل الأوروبي للمشاريع المشتركة وفقاً لخصوصيات كل دولة جنوب متوسطية.

ب. المستوى الإقليمي :

" اتفقت الدول السبع والعشرون على برنامج عمل يحدد النشاط و الأولويات الواجب تحقيقها عن طريق حوار إقليمي دائم و شامل، يتعلق في الوقت نفسه بالمجال السياسي والإقتصادي و الثقافي " ²

فالمستوى الإقليمي الذي تبناه الإتحاد الأوروبي، يهتم بتحقيق أرضية تفاهم جماعية لأبرز القضايا التي قد تحول دون تهيئة المجال لإيجاد الحلول لأي تهديدات تمس الإطار التشاركي الأورومغاربي. و الإنتقال بالشراكة الأورومتوسطية من مجال التعاون في مجالات محدودة إلى شراكة متعددة الجوانب.

¹ ستار جبار الجابري ، مرجع نفسه ص 52.

² نفس المرجع ، ص 51.

السنة الثالثة ليسانس

4. مجالات الشراكة الأوروبية المتوسطية :

عملت الدول الأوروبية من خلال مؤتمر برشلونة (1995) على تكريس ثوابت السياسة الأوروبية، من خلال التركيز على مجالات ومتغيرات وذلك للتعامل مع العديد من التحديات المشتركة، و التركيز على مجالات معينة:

أ. الشراكة السياسية والأمنية :

" بالرغم من عدم وجود نظرة موحدة بخصوص طرق تحقيق الأمن و الإستقرار في الحوض المتوسطي ... إلا أن هناك شبه اجماع أوروبي حول المخاطر التي باتت تهدد هذا الأمن و الاستقرار، والتي يرون أنها تنبع من دول جنوب المتوسط، وهي تتلخص حسب نظرهم في :

- التطرف الديني والإرهاب.

- الجريمة المنظمة.

- عدم الاستقرار في الشرق الأوسط بسبب عدم التوصل إلى حل القضية الفلسطينية.

- مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة المتوسطية¹.

فالتوجه الأوروبي نحو تحقيق الأمن المتوسطي، وخلق الإستقرار الذي لا يكون حسب التوجه الأوروبي، إلا بالتهديدات

التي صنفت على أن مصدرها هو الدول الجنوب متوسطية حيث جاء في البيان الختامي لندوة برشلونة.

الأوروبي، إلا بالتهديدات التي منشفت على أن مصدرها هو الدول الجنوب متوسطية

¹ لامية زكري، " الشراكة الأورو-متوسطية : جوانبها ، أهدافها ، وآلياتها ، جامعة الجزائر 1 ، حوليات جامعة الجزائر 1 ، العدد 32 ، ديسمبر 2018 ، ص 90.

" تنمية دولة القانون والديمقراطية في نظامها السياسي... احترام مبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها المعاهدات الدولية، وكذا وفق قواعد القانون الدولي ... الممارسة الفعلية لهذه الحقوق و الحريات دون أي تمييز أو تفريق ...، احترام التنوع و التعددية، و مكافحة التعصب و العنصرية ... " ¹

وقد ركزت الإهتمامات الأوروبية في الجانب الأمني كذلك على :

- احترام حق و سلامة أراضي الدول و إقامة علاقات ضمن الحوار فيما بينها.
 - عدم استخدام القوة في النزاعات بين الأطراف وحل خلافاتها بالطرق السلمية.
 - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف.
 - التأكيد على انضمام الدول المشاركة إلى الإتفاقيات ذات الصلة بخطر استخدام أسلحة الدمار الشامل " ²
- و في مايلي معدل تكرار للاهتمامات السياسية و الامنية في البيان الختامي لندوة برشلونة 1995

حيث نلاحظ القضايا الأكثر اهمية بالنسبة للأطراف الاورومغاربية في المجال السياسي و الامني

الكلمات أو القضايا	التكرار	النسبة في المئة
القانون الدولي	10	10.3
الإستقرار	9	9.2
حقوق الإنسان	8	8.2
دولة القانون	7	7.2
الحريات الأساسية	7	7.2
الأمن	7	7.2
السيادة	7	7.2
التسلح (تقليدي و نووي)	4	4.1
الديموقراطية	3	3.1
حسن الجوار	3	3.1
الإرهاب	3	3.1

¹ نفس المرجع ، ص 90.

² مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، الشراكة الأورومتوسطية : ترتيبات ما بعد برشلونة ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 ، ص 417.

3.1	3	السلام
2.0	2	المساواة
2.0	2	عدم التدخل
2.0	2	عدم استخدام القوة
2.0	2	الحل السلمي للنزاعات
2.0	2	الجريمة المنظمة
2.0	2	المخدرات
2.0	2	نزع السلاح
2.0	2	المصلحة المشتركة
2.0	2	العالم العربي
2.0	2	العالم الإسلامي
2.0	2	التعاون
1.0	1	التعددية
1.0	1	التسامح
1.0	1	الإستقلال
1.0	1	الاندماج الإقليمي
1.0	1	المنطقة المتوسطية
100 في المئة	98	المجموع

جدول يبين : معدل تكرار للاهتمامات السياسية و الامنية في البيان الختامي لندوة برشلونة 1995

المصدر : أحمد كاتب مرجع سبق ذكره ص 170

ب. الشراكة الاقتصادية و المالية :

كغيرها من الأطر التعاونية الأوروبية، ركز البيان الختامي لندوة برشلونة على الجانب الاقتصادي، بإعتباره أداة رئيسية في تحقيق الأمن و الاستقرار في المتوسط، والعمل على تحقيق الرفاه للشعوب الجنوب متوسطة بالخصوص وهو ما سياتهم في دفع الشراكة في جميع المجالات الأخرى.

خاصة في ظل التفاوت في المؤهلات الاقتصادية ، المالية، التقنية والعلمية.

ولتجاوز هذه الحالات السلبية حدد البيان الختامي مجموعة من الأهداف:

تسريع عجلة النمو الاجتماعي و الاقتصادي السريع، تسريع ظروف الحياة للسكان، رفع مستوى الإستخدام و تحقيق فوارق النمو في المنطقة الأوروبية - المتوسطية، تشجيع التعاون و التكامل الإقليميين " ¹

وقد استحوذت ست قضايا على 52.5% أي نصف معدل تكرار (في البيان الختامي لمؤتمر برشلونة)

الطاقة 10.7%، البيئة 9.8% ، التبادل الحر 8.9%، النقل 8.9%، الاستثمارات 8% و البحث والتنمية 6.2% " ²

ولتحقيق الأهداف الاقتصادية و المالية ضمن إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية

- التعاون المالي (المساعدات المالية الأوروبية لدول جنوب المتوسط).

- إنشاء منطقة التبادل الحر الأوروبية المتوسطية و ذلك " تيسير تداول السلع والأموال، و توسيع نطاق الأسواق، وبعث

طلب تنافسي تشجعه تحسينات الإنتاجية و الجودة. وهذا يفترض مسبقا ، بطبيعة الحال عدم وجود عوائق في وجه

تفتح الأسواق ، وقدرة البلدان النامية على تحمل كلفة إلغاء السياسة الحمائية والاصلاح الهيكلي و الإستفادة إلى أبعد

حد من التفتح الاقتصادي الإقليمي " ³

¹ أحمد كاتب ، مرجع سبق ذكره ، ص 155.

² نفس المرجع ، ص 159.

السنة الثالثة ليسانس

ورغم كل ما سبق من الاهداف إلا أن تحقيقها يعتبر من التحديات الكبرى للشراكة الأورومتوسطية في ظل العديد من المعوقات تعاني منها دول جنوب المتوسط.

- عدم توفر الدول الجنوب متوسطية على عروض منافسة للأسواق الإقليمية و الدولية.
 - عدم توافق الهيكل المؤسسي المناسب (لدى دول جنوب المتوسط).
 - الإقتصار الجزئي على موارد الطاقة كصادرات.
 - ضعف استقطاب الإستثمار.
 - مسألة المديونية التي تعاني منها دول جنوب المتوسط.
- و في مايلي معدل تكرار المسائل الاقتصادية بين الاتحاد الاوروبي و الدول المغربية . حيث نلاحظ المجالات الاقتصادية الأكثر اهمية للطرفين .

النسبة في المئة	التكرار	الكلمات أو القضايا
10.7	12	الطاقة
9.7	11	البيئة
8.9	10	التبادل الحر
8.9	10	النقل
8.0	09	الإستثمارات
6.2	07	البحث و التنمية
5.3	06	تقنية الإتصالات
4.4	05	التعاون الإقليمي
4.4	05	التنمية الاقتصادية
4.4	05	مؤسسات مشتركة
4.4	05	الصيد البحري
3.5	04	تقنية المعلومات
3.5	04	الإحصاء

إقتصاد السوق	03	2.7
التحديث الصناعي	03	2.7
التنمية الريفية	03	2.7
الإندماج الإقليمي	02	1.8
المحيط الترابي	02	1.8
المساعدات المالية	02	1.8
القطاع الخاص	01	0.8
القطاع المالي	01	0.8
الزراعة	01	0.8
التبعية الغذائية	01	0.8
المجموع	112	100 في المئة

جدول يبين معدل تكرار المسائل الاقتصادية بين الاتحاد الاوروبي و الدول المغربية في البيان الختامي لندوة برشلونة
1995

المصدر : احمد كاتب. مرجع سبق ذكره ص 196

ج. الشراكة الاجتماعية و الثقافية :

يعتبر المجال الاجتماعي و الثقافي من بين أبرز التحديات التي تواجه تفعيل الحقيقي للشراكة الأورومتوسطية خاصة في ظل التفاوت (الاجتماعي، الثقافية، الحضارية ...) بين شعوب ضفتي المتوسط.

حيث أجمعت الدول المعنية بالشراكة على أهمية دور الحوار الثقافي و الحضاري بين الشعوب في إحداث التقارب و تحقيق التعايش بين مختلف المجموعات الإنسانية فقد تم التركيز على محاور :

- تطوير الموارد البشرية ، تثمين التفهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية.

- أهمية الحوار بين الثقافات و الحوار بين الأديان.

- دور الإعلام في تحقيق التفاهم المتبادل بين الثقافات.¹

ففي ظل التهديدات ذات الطبيعة الاجتماعية والثقافة، وكذلك تطور الظاهرة الإرهابية، التي مست العديد من الدول المتوسطية، وضرورة وجود آليات ووسائل تركز احترام تعدد الثقافات على جانبي المتوسط، خاصة من الجانب الأوروبي الذي يعتبر البعدين الاجتماعي والثقافي إلى جانب الهجرة باعتبارهما مصدرين للعنف و الإرهاب ، وكذا تعامل الدول الأوروبية كتهديدات على النسيج الثقافي و الاجتماعي الأوروبي، خاصة في ظل تزايد المهاجرين، و انتشار الدين الإسلامي بشكل أقلق الأوروبيين.

وقد اعتبر الشركاء أن تقاليد الثقافة و الحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوارين: الثقافات والتبادلات الإنسانية و العلمية و التكنولوجية ، يشكلان عنصرا أساسيا في التقارب و التفاهم بين الشعوب و تحسين الإدراك المتبادل

"2

¹ أنيس طاية ، " التعاون العلمي و الثقافي في مبادرات الشراكة الأورومتوسطية " ، جامعة تلمسان : مجلة الفكر المتوسطي ، المجلد 11 ، العدد 01 ، 2002 ص 254.
السنة الثالثة ليسانس تخصص علاقات دولية

وقد شملت الشراكة الاجتماعية و الثقافية العديد من المجالات: الهجرة، المخدرات، التبادل الثقافي، التعليم، الصحة، الشباب، التكوين، محاربة العنصرية ، مكافحة الفساد، التنمية الاجتماعية، المرأة ، الإعلام ...حيث يبين الجدول التالي نسب التكرار للقضايا الاجتماعية و الثقافية في البيان الختامي برشلونة 1995.

النسب في المئة	التكرار	الكلمات أو القضايا
18.8	14	الهجرة
11.3	9	المخدرات
7.6	6	التبادل الثقافي (التعددية اللغوية)
6.3	5	التعليم
6.3	5	الصحة
3.8	3	المجتمع المدني
3.8	3	التعاون القضائي
3.8	3	العنصرية
3.8	3	الفساد
2.5	2	التنمية الاجتماعية
2.5	2	المرأة
2.5	2	وسائل الإعلام
1.3	1	المجتمع السياسي
1.3	1	الإنفجار السكاني
1.3	1	تنمية الموارد البشرية
1.3	1	العدل
1.3	1	الشؤون الداخلية
100 في المئة	79	المجموع

جدول يبين نسب التكرار للقضايا الاجتماعية و الثقافية في البيان الختامي برشلونة 1995

المصدر : احمد كاتب . مرجع سبق ذكره ص 197

5. المؤتمرات المنعقدة عقب مؤتمر برشلونة :

عرفت الشراكة الأورومتوسطية بعد مؤتمر برشلونة العديد من المؤتمرات التي سعت إلى تعزيز السياسات المشتركة في العديد من الحالات، بغية بلورة هذه الشراكة و عبر مسار برشلونة الذي عرف العديد من المحطات :

أ. مؤتمر مالطا 1997:

" انعقد المؤتمر في (فاليتا) عاصمة مالطا يومي 15 - 16 أبريل بحث المؤتمر في آفاق التعاون في ميادين الإقتصاد و العلوم و التكنولوجيا و الطاقة و الصناعة و السياحة و الصحة و البيئة، وكان بين المؤتمرين إجتماعات عديدة بلغت ثلاثين اجتماعاً في تلك القطاعات المختلفة، كما تطرق المؤتمر إلى المصاعب التي تواجه اتفاق المساعدات الأوروبية، وخطة تفاصيل المؤسسات الصناعية جنوب المتوسط، والعراقيل التي تعترض مفاوضات الشراكة.¹"

تعتبر هذه المحطة لقاء تقييماً للعمل الأورومتوسطي ما بعد مؤتمر برشلونة (1995)، ومحاولة حل و التعامل مع المصاعب التي تواجه الطرفين، إضافة إلى اشكالية التمويل الأوروبي للمشاريع المشتركة في العديد من المجالات.

ب. مؤتمر باليرمو 1998 :

" انعقد المؤتمر في مدينة (باليرمو) الإيطالية يومي 3 - 4 جوان 1998، وأكد على أهمية السلامة و الرغبة في إقامة شراكة حقيقية ومتكافئة ، وهدف إلى إيجاد قاعدة مشتركة للتقاهم و الترويج حول أهمية إتباع سياسات الإصلاح الإقتصادي في الدول المرشحة للانتساب إلى دائرة الشراكة المتوسطية.²"

¹ ستار جبار الجابري ، مرجع سبق ذكره ، ص 62.

² نفس المرجع ، ص 63.

السنة الثالثة ليسانس

حيث ركز هذا المؤتمر على الوضع في الشرق الأوسط وعملية بناء السلام إضافة إلى مناقشة سياسات الإصلاح التي انتهجتها الدول الجنوب المتوسطية بعد توقيع اتفاق الشراكة في مؤتمر برشلونة 1995، إضافة إلى دراسة امكانية انضمام دول جديدة إلى مسار الشراكة الأورومتوسطية.

ج. مؤتمر شتوتغارت 1999:

" انعقد في مدينة شتوتغارت يومي 15 - 16 افريل 1999، وخرج بتوصيات أكد فيها في المجال السياسي على تعزيز الحوار، والعمل على بناء الثقة بين شعوب الدول المشاركة، وتأييد حل سلمي في منطقة الشرق الأوسط، لكنه لم يرقى إلى مستوى الطموح العربي من الشراكة، وأكد المؤتمر على الأهمية القصوى لإنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية بحلول العام 2010 " ¹

وما ميز هذا المؤتمر هو مشاركة دولة ليبيا، خاصة بعد تعليق العقوبات ضدها، والتركيز على الشراكة الإجتماعية : تمكين المرأة، مشكلة الهجرة، وتعزيز الحوار الثقافي والحضاري، وركز كذلك على الجريمة المنظمة والمخدرات وسبل مكافحتها. إضافة إلى العديد من المؤتمرات والمبادرات الأورومتوسطية والتي كان القاسم المشترك فيها أنها من اقتراح الطرف الأوروبي (مؤتمر مرسيليا 2000 - مؤتمر فالنسيا - مؤتمر برشلونة 2005 - وصولا إلى فكرة الإتحاد من أجل المتوسط 2008 " قمة باريس ").

¹ نفس المرجع ، ص 63.
السنة الثالثة ليسانس

المحور الثالث : التحولات الدولية الجديدة وانعكاساتها على الإتحاد الأوروبي و المغرب العربي :

أولاً : إتحاد المغرب العربي :

تعتبر فكرة اتحاد الدول المغرب العربي، فكرة قديمة لدى شعوب المنطقة، خاصة في ظل وجود العديد من العوامل المشتركة التي تجمعهم. كانت مشتركة في كونها تقبع تحت الاستعمار رغم ذلك " ظهرت فكرة الإتحاد المغربي قبل الإستقلال و تبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28 - 30 /04/ 1958 و الذي ضم ممثلين عن حزب الإستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية وبعد الإستقلال كانت العديد من المحاولات وتوجت بإجماع قادة دول المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 10/06/ 1988 و إصدار بيان زرالدة الذي كان بداية لإعلان عن قيام إتحاد المغرب العربي في 17/02/ 1987 بمدينة مراكش المغربية¹

1. الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي :

" المغرب العربي متسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية، متكافة الموارد والمناخ الطبيعية، متجانس العمران ومتقارب في الملامح البشرية، يتشكل على الضفاف الجنوبية الغربية للبحر المتوسط، فهو يمتد من الشرق إلى الغرب بين خطي الطول 25° درجة شرقاً أي الحدود الليبية المصرية إلى 17° درجة غرباً التي تمثل الساحل الأطلسي لموريتانيا، ويتحدد الشمال إلى الجنوب بين دائرتي العرض 37° درجة شمالاً أي بنزت إلى 18° درجة جنوباً أي حدود الجزائر الصحراوية، على مساحة 5.997.326 كلم² "

دول الإتحاد المغربي تشترك في العديد الخصائص : الطبيعية، البشرية، العقارية ، الثقافية، الإجتماعية إضافة إلى مجمل المساحة لدول الإتحاد المغربي و التي تغطي حوالي 4% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، 20% من مساحة القارة الافريقية، 40% من مساحة العالم العربي و توزع على الشكل التالي:

¹ قسم البحوث و الدراسات ، مركز الجزيرة للدراسات ، أنظر الرابط <https://www.aljazeera.net/specicalfiles/pages/da8782d7-a52a-446b-655e>

² سمير عياد محمد ، التكامل الدولي : دراسة في النظريات و التجارب ، الجزائر : دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2013 ، ص 147.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2.381.741 كلم².
- دولة ليبيا 1.759.541 كلم².
- جمهورية موريتانيا 1.032.455 كلم².
- المملكة المغربية 446.550 كلم².
- الجمهورية التونسية 163.610 كلم².¹

فالموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي يكتسي أهمية كبرى، من خلال الموقع الإستراتيجي باعتباره نقطة التقاطع المهمة بين أوروبا و آسيا و أفريقيا، وبين الشمال و الجنوب، وبين الشرق والغرب.



خريطة دول الاتحاد المغربي

المصدر : (موقع الجزيرة الالكتروني)

¹ نفس المرجع ، ص 148.
السنة الثالثة ليسانس

2. أهداف التكامل في المغرب العربي :

" إنطلقت دول إتحاد المغرب العربي لأجل إرساء التكامل بمجموعة من الأهداف ذات الأبعاد المختلفة والتي تتلخص ضمن ما جاء في نص المادة الثانية من معاهدة الشاء إتحاد المغرب العربي في:

- تمشين أواصر الأخوة التي ترتبط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

- تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والانصاف

- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص و انتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها .. " ¹

ولتحقيق هذه الأهداف تم عقد العديد من الاجتماعات سواء على مستوى القمة، أو على مستوى وزراء القطاعات المختلفة من أجل الوصول إلى مرحلة متقدمة من مراحل التكامل عبر العديد من المراحل.

- "إقامة منطقة تبادل عام 1992.

- إقامة إتحاد جمركي 1995.

- إنشاء سوق مشتركة عام 2000.

- الوصول إلى إرساء إتحاد إقتصادي كآخر مرحلة للإتحاد المغربي " ²

فقد اعتمد على استراتيجية مرحلية لتحقيق إتحاد إقتصادي، وجعل هذا الإتحاد الإقتصادي كمرحلة لبلوغ التعامل السياسي، وقبل ذلك محاولة مواجهة أي تفاوت أو أي تناقض بين الأطراف المتعاقدة، وإيجاد حلول لصالح التكامل بدل التنافس.

¹ رقية بلقاسمي ، " إتحاد المغرب العربي : قراءة إقتصادية للأهداف من منظور الطرح الوظيفي الجديد " ، جامعة بسكرة : مجلة المفكر ، العدد 14 ، ص 242.

² نفس المرجع ، ص 243.

السنة الثالثة ليسانس

والعمل على التنسيق على المستوى الدولي، و في ميدان الدفاع و في الميدان الثقافي.

3. الهيكل التنظيمي لإتحاد المغرب العربي:

توزيع الهيكل التنظيمي لإتحاد المغرب العربي إلى خمس هيئات أساسية هي :

أ. مجلس الرئاسة :

عقد مجلس الرئاسة ست دورات فقط منذ انطلاقة تأسيس الاتحاد في 17 فيفري 1989 وكانت آخر دورة عقدت في تونس

2 افريل 1994 ، و يعقد المجلس دوريا كل سنة في الدول الأعضاء وفقاً للترتيب الهجائي لأسمائها. " ¹

حيث تم الإتفاق أن تكون فترة رئاسة المجلس ستة أشهر، ويجتمع في دورات عادية، ودورات استثنائية إذا دعت الضرورة لذلك.

ب. مجلس وزراء الخارجية :

يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء ، ويحضر دورات مجلس الرئاسة، وينظم فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان

الوزارية المتخصصة من أعمال، وهذا حسب المادة الثامنة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي " ²

حيث يتولى التحضير لدورات مجلس الرئاسة، متابعة مخرجات دورات مجلس الرئاسة، يعقد مجلس وزراء الخارجية دورات

عادية، ودورات إستثنائية بدعوة من مجلس الرئاسة، وكذلك النظر في إقتراحات لجنة المتابعة و اللجان الوزارية.

ج. لجنة المتابعة :

تعين كل دولة عضوا (بدرجة وزير) يمثلها في لجنة المتابعة بالإتحاد وتتابع اللجنة أعمال الإتحاد، وترفع اللجنة نتائج

عملها إلى مجلس وزراء الخارجية " ³

¹ سليمان الساسي شعومي ، علي قابوسة ، " إتحاد المغرب العربي .. مسيرة ثلاثين عاما بين الواقع و الطموح ، جامعة الوادي : المجلة الجزائرية للإقتصاد السياسي ، المجلد 02 ، العدد 1 ، جانفي 2020 ، ص 13.

² سمير عياد محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 158.

³ نفس المرجع ، ص 158.

السنة الثالثة ليسانس

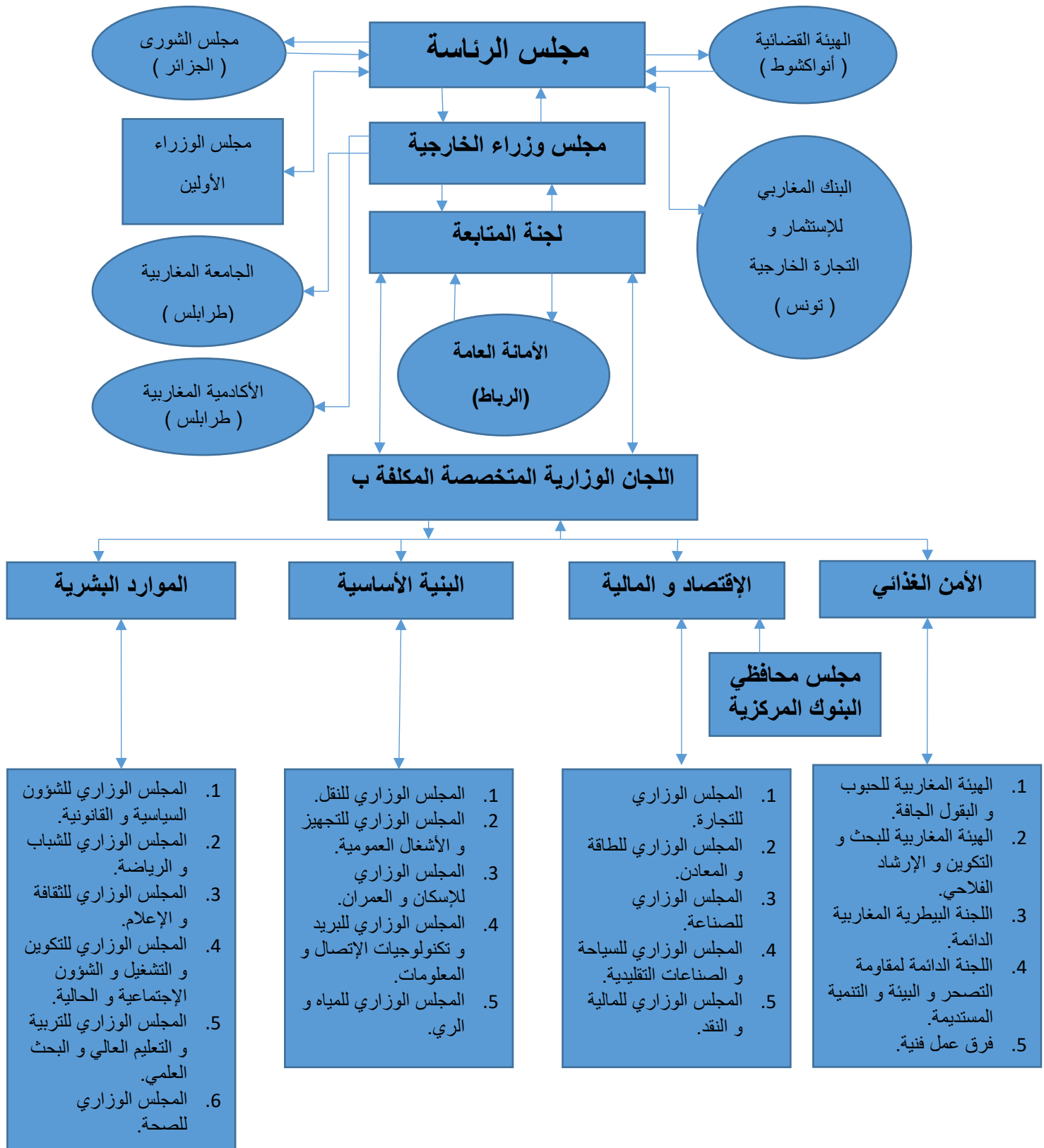
تعمل لجنة المتابعة على متابعة جميع قضايا الإتحاد مع هيئات الإتحاد، و متابعة قرارات الإتحاد، عقد لقاءات دورية مع الأمانة العامة

د. مجلس الشورى :

" يتألف من 50 عضوا، بواقع عشرة أعضاء عن كل دولة عضو بالإتحاد، ويختار الاعضاء لمجلس الشورى بمعرفة الهيئات النيابية للدول الأعضاء، ويعقد المجلس دورة عادية كل سنة، كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة" فمجلس الشورى بمثابة البرلمان المغربي، و أسوة ببرلمانات الهيئات التكاملية، مثل البرلمان الأوروبي و البرلمان الإفريقي، حيث يعمل إبداء رأيه في ما يحال عليه من قضايا وقرارات، ويرفع توصيات لمجلس الرئاسة.

هـ. الهيئة القضائية :

يعتبر بمثابة محكمة مغربية حيث يمثل كل دولة على تعيين قاضيين لمدة ستة سنوات و يتم تجديد الهيئة كل ثلاث سنوات. تعمل على البث في النزاعات التي قد تقع بين الدول الأعضاء، وطذا تفسير الإتفاقيات والمعاهداته حيث تكون أحكام الهيئة القضائية ملزمة ونهائية.



شكل يوضح هيكله مؤسسات اتحاد المغرب العربي

المصدر : محمد سمير عياد. مرجع سبق ذكره ص 160

ثانيا : الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي بالنسبة لأوروبا:

تحظى دول المغرب العربي بأهمية جيوسياسية كبيرة لدى الدول الأوروبية، خاصة تلك المتشاطئة مثل : فرنسا - إيطاليا - إسبانيا... في العديد من المجالات و المسائل و التهديدات و التحديات المشتركة و وجوب وضع أطر تعاونية للتعامل معها.

1. الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي بالنسبة لأوروبا في المجال الأمني :

عرف مفهوم الأمن بعد الحرب نهاية الحرب الباردة تطور من حيث مواضيعه، التهديدات، القيم، إشكاله و وفقا للتعريف الموسع للأمن تعتبر دول المغرب العربي شريك أسالي للدول الأوروبية في التعامل مع العديد من المواضيع، التهديدات، القيم ... التي تمثل المعطى الأمني يمكن ذكر بعضها.

- مكافحة الإرهاب والتطرف الديني
- العمل حماية و تكريس حقوق الإنسان
- إنتشار الأطر المختلفة لتحقيق الديمقراطية.
- الهجرة غير الشرعية.
- الفساد وتبييض الأموال.
- الجريمة المنظمة.
- خطاب الكراهية
- مكافحة الاتجار بالبشر.
- المخدرات.
- العمل على تحقيق السلم و الأمن في المنطقة.

كل هذه التهديدات وغيرها جعلت من منطقة المغرب العربي ذات أهمية جيوسياسية بالنسبة لدول أوروبا، في المجال الأمني، خاصة و أن الثابت عند الأوروبيين أن هذه التهديدات مصدرها الدول المغربية، و أن التعاون و الشراكة في هذا المجال سيجعل من هذه الدول مانعا لوصول هذه التهديدات للدول الأوروبية.

2. الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي بالسنية لاوروبا في المجال الاقتصادي

باعتبار أن منطقة المغرب العربي من أبرز المناطق الي تعرف تنافسا عليها من طرف القوى العالمية، حيث تعتبر العلاقات الأورومغربية في المجال الإقتصادي قديمة قدم الحضارات التي عرفها البحر الأبيض المتوسط، وهذا للأهمية الجيوسياسية في المجال الإقتصادي اتي عرفت تطوراً أكبر خاصة بعد نهاية الحرب الباردة :

- التنافس الإقتصادي العالمي على منطقة المغرب العربي.
- تنامي المعطى الإقتصادي نهاية الحرب الباردة.
- سيطرة القيم الليبرالية و ضرورة إعادة تشكيل أطر التعاون الأورومغربية.
- محاولة معالجة التفاوت الاقتصادي بين دول المغرب العربي، والدول الأوروبية.
- تنوع الثروات الطبيعية في دول المغرب العربي (نفط، غاز، معادن، الأراضي الفلاحية ، السواحل ...).
- الصناعات البتروكيميائية ذات الأهمية الكبيرة.
- المنتجات الزراعية المتنوعة.
- تنوع مجالات السياحة (ساحلية، جبلية، صحراوية ...).
- تنوع الأطر التجارية البيئية بين دول المغرب العربي والدول الأوروبية.
- الصناعات الميكانيكية.
- الصناعات التحويلية في دول المغرب العربي.

- الثروة الحيوانية (السمك، الأبقار، الأغنام ...).

إنطلاقاً من هذه الفرص الاقتصادية التي تملكها الدول المغربية، عملت الدول الأوروبية من خلال العديد من الإتفاقيات في أمر متعددة (السياحة الأوروبية الشاملة، السياسة الأوروبية المتجددة، الشراكة ضمن مسار برشلونة ...)، و في العديد من المراحل : المجموعة الاقتصادية الأوروبية، الإتحاد الأوروبي.

3. الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي بالنسبة لأوروبا في المجال الاجتماعي والثقافي :

تعتبر دول المغرب العربي ذات أهمية جيوسياسية بالنسبة لدول أوروبا، خاصة في المجال الاجتماعي في العديد من النقاط، خاصة تلك التي يعتبرها الطرف الأوروبي أنها تمثل تهديداً لأمنه، والتي وجب التعامل معها بجدية:

- الجالية المغربية المتواجدة في الكثير من الدول الأوروبية وبأعداد كبيرة.

- الإحساس الأوروبي بالتغير الهوياتي في مجتمعات الدول الأوروبية.

- الخلفية الحضارية المشتركة.

- التفتح والحوار بين الثقافات والتقارب بين شعوب المنطقة.

- توفو آليات عديدة للتبادل الثقافي.

- العمل على تطوير الإهتمام بالصحة و الشباب و التعليم.

- التوفر على أعلى معدلات لفئة الشباب عكس الطرف الأوروبي.

- تنمية الموارد البشرية

- سهولة التبادل بين المجتمعات المدنية.

- مكافحة الآفات الاجتماعية في الدول المغربية.

- الأطر القانونية والمؤسسية لمحاربة الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، المخدرات ...

ثالثاً: الإتحاد الأوروبي :

1. النشأة و التطور :

رغم ان الارهامات المتعلقة بالتكامل الأوروبي ترجع إلى عدة قرون سابقة، سواء تعلق ذلك بالمحاولات السلمية والعسكرية لتوحيد أوروبا.

لكن المسار الحقيقي كانت إنطلاقته سنة 1951 بموجب معاهدة باريس التي أسست الجمعية الأوروبية للفحم والصلب التي ضمت كل من (بلجيكا، فرنسا، وألمانيا الغربية، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا).

فالجمعية الأوروبية للفحم و الصلب تعد بالفعل النواة الأولى للإتحاد الأوروبي بشكله الحالي " حيث قررت حكومات كل من هذه الدول توسيع هذا التعاون لفهم مجالات أخرى عام 1957، وذلك حين وقعت الدول الستة على إتفاقية روما، استندت

هذه الإتفاقية على عمل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب و شكلت هيئتين دولتين أخيرين : المجموعة الاقتصادية

الأوروبية و المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية ... وتم سنة 1965 تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وفي عام

1973 توسعت المجموعة الاقتصادية الأوروبية لتضم الدنمارك و إيرلندا و بريطانيا، وفي سنة 1986 انضمت كل

من إسبانيا و البرتغال، و في نفس السنة دخل القانون الأوروبي الموحد حيز التنفيذ العوائق التجارية... وفي

1992/02/07 وقعت إتفاقية ما ستريخت هذه الإتفاقية وضعت جدولاً زمنياً للوحدة الاقتصادية و النقدية.¹

فقد عملت العديد من المتغيرات بعد نهاية الحرب الباردة ، وخاصة انهيار الإتحاد السوفياتي و استقلال جمهورياته إضافة

إلى تخلي معظم دول أوروبا الشرقية عن النهج الاشتراكي، وكذلك بداية المحاولات الأمريكية للهيمنة على البحر الأبيض

المتوسط و الدول المتشاطئة خاصة الجنوبية منها.

¹ جمال عبد الناصر مانع ، التنظيم الدولي : النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة ، الجزائر : دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2006 ، ص 329.
السنة الثالثة ليسانس تخصص علاقات دولية

حيث تم التوقيع على اتفاقية أمستردام 1997، وهي تحديث لاتفاقية ماستريخت للتحضير لتوسعة الإتحاد الأوروبي لكي يضم دول أوروبا الشرقية، كما غررت العضل الإجتماعي"، حيث ركزت على الجوانب المتعلقة بالتعامل مع التفاوت الإقتصادي بين دول أوروبا الغربية، والدول الشرقية المنضوية تحت التكامل الأوروبي.

وفي عام 1998 بدأت (رومانيا، سلوفاكيا، لاتفيا، ليتوانيا، بلغاريا، مالطا) وفي جانفي 1999، استوفت إحدى عشرة دولة معايير تبني اليورو كمعادلة رسمية ابتداء من 01 جانفي 2000 ، استوفت اليونان هذه المعايير بعد ذلك بعامين ... وفي 01 ماي 2004، إتخذ الإتحاد الأوروبي أكبر خطواته نحو التوسع بإنضمام عشر دول جديدة لعضويته¹

"حيث أصبح الإتحاد الأوروبي أكبر شراكة سياسية و إقتصادية في العالم، حيث يشكل 38% من التجارة الحرة، ومع إمكانية حرية الحركة للبضائع و الخدمات و الأفراد لمواطنيه البالغ تعدادهم 500 مليون نسمة، فإنه يوفر الفرص للجميع"² حيث بلغ عدد الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي 27 دولة بعد انسحاب بريطانيا سنة



خريطة دول الاتحاد الاوروبي

المصدر : مدونة صورة و كلام الالكترونية

¹ نفس المرجع ، ص 330.

² جمال عبد الناصر مانع ، نفس المرجع ، ص 300.
السنة الثالثة ليسانس

2. مبادئ الإتحاد الأوروبي :

يقوم الإتحاد الأوروبي على مجموعة من المبادئ:

- "التعاون بين الدول الأعضاء، الغرض منه ليس إقامة دولة تكون فوق الدول.
- إحترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم على نظام الحكم الديمقراطي.
- إحترام الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
- تعزيز التعاون السياسي والإقتصادي عن طريق إنشاء إتحاد إقتصادي ونقدي".¹

3. أهداف الإتحاد الأوروبي :

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- "دعم وتقوية السلام.
- تحقيق الوحدة الاقتصادية.
- تنسيق نشاطات التطور الإقتصادي.
- تحقيق الاستقرار والتوازن في النمو الإقتصادي.
- رفع مستوى المعيشة.
- الإستخدام الأمثل للقوى العاملة.
- الإستقرار الإقتصادي و النقدي.
- تحقيق الوحدة السياسية.

¹ نفس المرجع، ص 331.
السنة الثالثة ليسانس

- تنميه و رفع الخدمات الإجتماعية"¹

فأهداف الإتحاد الأوروبي تتماشى تدريجياً لتحقيق التكامل الشامل المجالات (الإدماج)، و تحقيق هوية أوروبية مشتركة.

¹ نفس المرجع ، ص 332.
السنة الثالثة ليسانس

4. هياكل الاتحاد الأوروبي :

لتحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي، في ظل الإتفاقيات المختلفة التي أسست لأطر التكامل الأوروبي تم اعتماد العديد من المؤسسات المشتركة:

أ. مجلس الاتحاد الأوروبي:

" يتشكل المجلس الأوروبي من وزراء الدول الأعضاء، ويتناوب الأعضاء رئاسة التي تدوم ستة أشهر، وللمجلس حق المبادرة بالتشريعات، كما يمارس السلطة التنفيذية، و يتولى رقابة على المفوضية وتساعد في أداء مهامه الأمانة العامة...، فهو المسؤول عن سياسة الاتحاد في الشؤون المختلفة: الخارجية، الزراعية، النقل، الصناعة، البيئة... " ¹

ب. البرلمان الأوروبي:

" يتكون البرلمان الأوروبي من 262 عضواً منتخبين بالإقتراع العام لمدة خمس سنوات طبقاً لمبدأ التمثيل النسبي يتطلع بالعديد من المهام.

- مؤسسة تشريعية للاتحاد الأوروبي.
- مراقبة نشاط الاتحاد الأوروبي من خلال مؤسساته.
- التصويت على الإتفاقيات، رئيس المفوضية، أعضاء مجلس الاتحاد الأوروبي.
- تهيئة بنود جدول الأعمال من خلال عشرون لجنة متخصصة " ²

¹ نفس المرجع ، ص 333.

² نفس المرجع ، ص 333.

السنة الثالثة ليسانس

ج. اللجنة الأوروبية العليا :

" تمثل اللجنة العليا مصالح الأعضاء من دون أن تكون تابعة لدولة منها عن طريق ضمان تطبيق التوصيات و التعليمات المعتمدة من قبل مجلس الإتحاد، و من حقها في حالة عدم التطبيق أن تعرض على محكمة العدل الأوروبية، إضافة لدورها الكبير في رسم السياسة العامة " ¹

د. لجنة الشؤون الاقتصادية و الإجتماعية :

" كما تعمل لجنة الشؤون الاقتصادية و الإجتماعية على مساعدة المجموعة الأوروبية من خلال كل مؤسساتها عن طريق المساهمة في تطوير المجموعة في القطاع التجاري و الصناعي " ²

¹ نفس المرجع ، ص 334.

² نفس المرجع ، ص 334.
السنة الثالثة ليسانس

هـ. لجنة الأقاليم:

" أنشأت هذه اللجنة سبع لجان متخصصة، إضافة إلى وحدة بحوث تقوم بدراسة السياسة الإقليمية و التكامل في الاتحاد الأوروبي... حيث اعتمدت استراتيجية التسيير المحلي و تفعيل القرار اللامركزي في الاتحاد الأوروبي و جعله قريباً من الأقاليم المحلية الأوروبية " ¹

و. المفوضية الأوروبية:

" تتكون المفوضية من 20 عضو تعمل لمدة خمس سنوات وتتمتع باستقلالية تامة، يعتبر المفوضون من كبار المسؤولين السياسيين عن كافة مجالات الاتحاد الأوروبي ... تمارس المفوضية العديد من الوظائف و الصلاحيات: التنفيذ، المتابعة والرقابة، التمثيل... فهي مؤسسة تنفيذية للاتحاد و تمثله في العلاقات الخارجية ... وتتميز أنها مؤسسة فوق وطنية " ²

فالمفوضية الأوروبية بمثابة الحكومة الأوروبية تضم 27 وزير (مفوض)، لكن كل واحد منهم ملزم بالقسم على العمل لصالح مصلحة الاتحاد الأوروبي.

ي. محكمة العدل الأوروبية:

تتكون محكمة العدل الأوروبية من 15 قاضياً، يساعدهم 09 محامين، بحيث يعين القضاة لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد، كما تشمل على عدد من الموظفين من بينهم كاتب المحكمة، مقرها لوكسمبورغ " ³

تتظر المحكمة في الشكاوي المرفوعة إليها من قبل الدول الأعضاء أو المفوضية ضد دولة لا تحترم إلتزاماتها الأوروبية.

¹ عبد الوهاب بن خليف ، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني ، الجزائر : دار قرصية للنشر و التوزيع ، 2009 ، ص .

² جميلة خويديمي ، الاتحاد الأوروبي بين الشروط التقليدية و الحديثة للتكامل في ظل الأزمة المالية العالمية – أزمة اليونان أ نموذجاً - ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر

03 ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية ، 2023 ، ص 167.

³ جمال عبد الناصر مانع ، مرجع سبق ذكره ، ص 335.

رابعاً : الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط.

يحتل البحر الأبيض المتوسط موقع استراتيجي وحضاري مهم، حيث لعب دورا كبيرا في الربط بين شعوب ضفتيه، يتميز بخصوصيات جغرافية و اقتصادية و سكانية و اجتماعية و ثقافية، وهذا للإختلافات بين شعوبه.

1. الخصائص الجغرافية لحوض الأبيض المتوسط :

البحر الأبيض المتوسط بحر ما بين عدد من القارات، يقع في قلب كل من إفريقيا و آسيا و أوروبا و الدول المطلة عليه: بالنسبة لأوروبا : إسبانيا - فرنسا - موناكو - إيطاليا - ألبانيا - يوغوسلافيا (سابقا).

بالسنة لآسيا : القسم الآخر لتركيا - فلسطين - لبنان - سوريا.

بالنسبة لإفريقيا : مصر - ليبيا - تونس - الجزائر المغرب.

طوله 3800 كلم وعرضه الأكبر 800 كلم بين خليج Génes و تونس، مساحته حوالي 3 مليون كلم مربع، أي نسبة $\frac{1}{35}$ من مساحة المحيط الأطلسي و $\frac{1}{180}$ من المساحة الإجمالية للبحار و المحيطات " ¹

فالبحر الأبيض المتوسط يعتبر ممر بحري قديم قدم الحضارات التي عرفها، حيث يقوم بدور حيوي باعتباره ممرا مائيا تعبره السفن بانتظام.

" ينقسم البحر الأبيض المتوسط إلى حوضين متميزين تفصل بينهما عتبة بعمق 135 متر بين سيسيليا و تونس، و ينقسم كل حوض بدوره إلى عدة أحواض ثانوية ... بالإضافة إلى إتصاله بالمحيط الأطلسي عن طريق مضيق جبل الطارق، يتصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأسود بواسطة المضائق التركية البوسفور و الدردنيل، و بالبحر الأحمر بقناة السويس " ²

¹ عبد القادر شربال ، البحر الأبيض المتوسط بين السيادة و الحرية ، الجزائر : دار هومة للنشر و التوزيع ، 2011 ، ص 22.

² نفس المرجع ، ص 23.

السنة الثالثة ليسانس



خريطة البحر الابيض المتوسط

المصدر : موقع الجزيرة الالكتروني

2. الأهمية الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط:

" منطقة البحر الأبيض المتوسط تكتسي أهميتها الاقتصادية من كونها معبرا أساسيا و هاما للسفن التجارية نحو الأسواق العالمية، فهي تنشط وتسهل في الآن نفسه عمليات التصدير والإستيراد و تصريف البضائع. هذه الأهمية المتعلقة بالتجارة الدولية اكتسها بحر الأبيض المتوسط منذ العصور التاريخية القديمة " ¹

فالبحر الأبيض المتوسط منذ العصور القديمة جعل من الفضة الجنوبية له امتداد للفضاء الأوروبي باعتباره منطقة جنوب المتوسط تزخر بـ 42% من الإحتياط العالمي للغاز الطبيعي حيث تمر نحو 2500 سفينة تجارية وحوالي 500 سفينة صيد و يستقبل 30% من مجمل عمليات الشحن البحري الدولية ... إضافة أن البحر الأبيض المتوسط يعتبر مورد هام للثروات الاقتصادية و الإستراتيجية...

¹ إيمان مختاري ، " حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية و تعدد المخاطر الأمنية " ، جامعة عنابة : مجلة دفاتر المتوسط ، العدد السادس ، ديسمبر 2017 ، ص 271.

3. أهم الاختلافات بين دول ضفتي المتوسط :

تعرف ضفتي المتوسط، الجنوبية و الشمالية العديد من الاختلافات عملت و تعمل على كبح الأطر التعاونية و التشاركية، أهمها :

- " غياب التوازن الإقتصادي، حيث تمثل دول الضفة الجنوبية للمتوسط 8% فقط من صادرات الإتحاد الاوروبي و 6% من وارداته، في حين يمثل الإتحاد الأوروبي 50% من صادرات بلدان المتوسط و 49% من وارداتها.
- انشاقات سياسية بسبب إختلاف أنظمة الحكم بين شمال المنطقة و جنوبها.
- عدم التوازن الديمغرافي بين سكان الضفتين.
- إختلال ثقافي بإنعدام التكافؤ في تحصيل المعرفة في الضفتين¹.

رغم كل هذه الاختلافات بين دول ضفتي المتوسط إلا أن العديد من التحديات و التهديدات تتطلب دفعا لتقليص هذه الإختلافات و معالجتها، لمواجهة التهديدات المشتركة.

¹ إيمان مختاري ، نفس المرجع ، ص 274.
السنة الثالثة ليسانس

خامسا : أثر المتغيرات الدولية و الإقليمية على منطقة حوض الأبيض المتوسط :

" ظاهرة الترابط الإقتصادي و السياسي و الإجتماعي و الثقافي المتزايدة بين النظم الفرعية النظام الدولي من جهة، وبين النظم الفرعية ذاتها من جهة ثانية، إلى جعل كل وحدة من الوحدات المعنية إلى درجة كبيرة بما يجري في الوحدات الأخرى " ¹

فالمتغيرات التي عرفها العالم، وعرفها النظام الإقليمي المتوسطي مست العديد من المستويات:

1. المتغيرات على المستوى الجيوسياسي:

عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة سواء على المستوى الإقليمي (المتوسطي).

- انتشار العولمة بجميع تداعياتها.
- الهيمنة الأمريكية على العالم و محاولتها السيطرة على العالم و محاولتها السيطرة على الأبيض المتوسط.
- بداية المحاولات المتعلقة بحل القضية الفلسطينية (مؤتمر مدريد 1991).
- الإهتمام بالقضايا الإقتصادية على حساب القضايا السياسية و العسكرية.
- تزايد دور المتغير التكنولوجي في النظام الدولي و الإقليمي.
- تزايد صور التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي.
- تزايد الفواعل الدولية (دول - منظمات دولية - شركات متعددة الجنسيات ...).
- تزايد أطر التكامل والإندماج الدولي (زيادة الإعتماد المتبادل).
- التغير على شكل النزاعات خاصة الأشياء منها.

¹ وليد عبد الحى ، تحول المسلمين في العلاقات الدولية ، الجزائر : مؤسسة الشروق للإعلان و النشر ، 194 ، ص 106.
السنة الثالثة ليسانس

- تزايد الإهتمام الدولي بالعديد من القضايا العابرة للحدود (الإرهاب، البيئة، الجريمة المنظمة، المخدرات، غير الشرعية...).

2. المتغيرات على المستوى المؤسسي :

عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة العديد من المتغيرات على المستوى المؤسسي على المستوى الإقليمي:

- تأسيس الإتحاد الأوروبي بدل الجماعة الاقتصادية الأوروبية وتبني سياسة خارجية و أمنية أوروبية مشتركة لتحقيق الأهداف المشتركة.
- الإعلان عن قيام الإتحاد المغرب العربي كإطار تكاملي بين دول المغرب العربي.
- إتساع الإتحاد الأوروبي خاصة بعد انضمام العديد من دول أوروبا الشرقية.
- زيادة الأثر و المشاريع المشتركة بين الدول الجنوب متوسطة و الإتحاد الأوروبي (ثنائية جماعية).
- زيادة أعضاء حلف شمال الأطلسي (NATO) .
- بروز العديد من الأطر التكاملية الدولية و الإقليمية.
- بروز الصين بعد الحرب الباردة كقطب إقتصادي و سياسي و بناء شراكات بصيغة ثنائية أو بصفة جماعية مع العديد من الدول الجنوب متوسطة.

3. المتغيرات على المستوى السياسي :

عملت العديد من المتغيرات السياسية على التأثير على العلاقات الأوروبية المتوسطية يمكن حصرها بعضها في النقاط التالية:

- أ. التحديات الأوروبية في تبني سياسة خارجية و أمنية مشتركة لدول الإتحاد الأوروبي : و عدم وجود إجماع في العديد من القضايا الدولية، إضافة إلى تأثير الدول الكبرى سواء داخل الإتحاد (فرنسا) أو خارجه (الولايات المتحدة) على ذلك في العديد من المجالات : صناعة ، سياسة أوروبية قادرة على منافسة القوى الاقتصادية الكبرى ، غياب استراتيجيات مشتركة للتعامل مع العديد من التهديدات الأمنية...
- ب. عدم نجاح التجربة التكاملية المغربية : عملت العديد من الأسباب الداخلية و الخارجية على عدم نجاح المسار التكاملي المغربي (إتحاد المغرب العربي) وهو ما أثر على مسار الشراكة الأورومغربي . على عدم نجاح المسار الشامي المغربي (اتحاد المغرب العربي وهو ما أثر على التنافس الدولي على دول الضفة الجنوبية للمتوسط : فقد أصبح التواجد المتنامي للصين في إفريقيا عموما، وفي دول الشمال الأفريقي بالخصوص وفق استراتيجيات إقتصادية معلنة، وسياسية غير معلنة، في ظل دبلوماسيتها الإقتصادية البعيدة على المشروطية السياسية، إضافة إلى دخول فواعل أخرى دولية في صورة (تركيا - إيران - الدول الخليجية ...) ، دون اغفال الدور المهم للولايات المتحدة الأمريكية في العديد من دول الضفة الجنوبية للمتوسط.
- د. التفاوت في تبني الأطر الديمقراطية وحماية و تكريس حقوق الانسان : عادة ما يتحجج الطرف الأوروبي بأن دول الجنوب متوسطة تقتقر للأطر الديمقراطية، سواء تعلق الامر بالانتخابات - الرأي العام - تمكين المرأة... إضافة إلى مسألة مهمة أخرى، و هي ضرورة تبني الأطر القانونية و المؤسساتية لتكريس و حماية حقوق الإنسان في الواقع.

المحور الرابع : مجالات التعاون و الشراكة في العلاقات الأوروبية المغربية :

تعد منطقة المغرب العربي محل أنظار الدول الأوروبية منذ الحضارات القديمة، وتم تعزيز هذا الإهتمام من خلال مؤتمر برشلونة 1995 ، و الذي رسم مسارًا تشاركيا بالعديد من المحطات الرئيسية.

و تعتبر المنطقة المتوسطية منطقة صراع بين العديد من الدول الكبرى أهمها الولايات المتحدة، حيث عمل مسار برشلونة تحقيق مصالح الطرفين خاصة الطرف الأوروبي الذي عمل على تكريس أهدافه من خلال ثلاث محاور أساسية.

أولاً : الشراكة السياسية و الأمنية الأوروبية المغربية :

" أقر البيان الختامي لندوة برشلونة في محوره الأول المعنون بـ (شراكة سياسية و أمنية و دراسة وسائل الثقة و الأمان الواجب تبنيها بالاشتراك بين الشركاء من أجل تدعيم مجال سلام و استقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي - متوسطي لهذا الغرض " ¹

حيث عملت دول الإتحاد الأوروبي من خلال تدعيم منطقة المتوسط منطقة آمنة ، وفي ظل التطورات الساعية خاصة ما تعلق بإعتماد هيئة دفاعية أوروبية موازية للحلف الأطلسي، بناءً على التهديدات المتعددة (تقليدية ، مستحدثة) وضرورة تبني تنسيق أمني، إضافة إلى الأطر السياسية المتعددة:

1. الديمقراطية و حقوق الإنسان:

عملت دول الإتحاد الأوروبي على التأكيد على ضرورة تبني الأطر الديمقراطية، والعمل على تكريس القانون و التشاركية في صناعة القرار السياسي لتحقيق الاستقرار في منطقة المتوسط، حيث رسم البيان الختامي لندوة برشلونة.

- " إحترام مبادئ حقوق الإنسان طبقا للمواثيق و المعاهدات الدولية.

- إحترام و فرض إحترام التنوع و التعددية ومكافحة التعصب و العنصرية.

¹ أحمد كاتب ، مرجع سبق ذكره ، ص 131.
السنة الثالثة ليسانس

- الممارسة الفعلية لهذه الحقوق الأساسية من دون أي تمييز أو تفریق.
- تنمية دولة القانون و الديمقراطية.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة و وحدة الشركاء " ¹

ركز الطرف الأوروبي على تطوير الديمقراطية و حكم القانون واحترام حقوق الإنسان في دول جنوب المتوسط، خاصة وأن هذه المبادئ التي اقترتها الإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان الموقعة في روما 04 نوفمبر 1950 ، والبروتوكولات المنبثقة عنها. باعتبار حقوق الإنسان تتصف بالتطور.

حيث اعتبرت الدول جنوب متوسطة أن فرض هذه المبادئ يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول.

¹ نفس المرجع ، ص 139-140.
السنة الثالثة ليسانس

حيث اعتبرت الدول العربية أن الديمقراطية و حقوق الإنسان قضايا داخلية، ولا يمكن لأي طرف التدخل فيها. و ركز كذلك الطرف الأوروبي على تعزيز المؤسسات الديمقراطية الشريكة مثل المجتمع المدني وفي هذا الصدد ربط الطرف الأوروبي التمويل لمشاريع الشراكة بعملية حماية و تكريس الديمقراطية و حقوق الإنسان في الفضاء المتوسطي عموماً و المغربي بالخصوص فقد " تأسس برنامج (ميدا) على إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وجميعها تعتبر عنصراً أساسياً في البرنامج، وفي حالة انتهاكها فإن ذلك يبرر اتخاذ الإجراءات المناسبة.... و وقف المساعدات والتي سيكون له عواقب وخيمة على اقتصاديات الـ لول الجنوب " ¹

2. التسوية السلمية للصراعات و النزاعات:

في التسوية السلمية للصراعات و النزاعات، في الفضاء المتوسطي ركز إعلان برشلونة على " تحقيق تسوية سلام عادل و شاملة و مستديمة في الشرق الأوسط تركز على القرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة و على المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام " ²

حيث ركز الطرف الأوروبي على ضرورة إيجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي، خاصة في ظل قيام الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وكذا الاحتلال الإسرائيلي للجولان في سوريا، و الجنوب اللبناني ، حيث ركز كذلك الطرف الأوروبي أن هذا التوجه لإحلال السلام في الشرق الأوسط، لا يعتبر منافساً للطرح الأمريكي، خاصة و أن الشراكة الأوروبية-مغربية ستعرف تطوراً هاماً إذا تم الوصول إلى نتائج ايجابية في ذلك.

وقد نص البند العاشر من بيان برشلونة على ضرورة تسوية خلافاتهم بالوسائل السلمية في الإشارة إلى قضية الصحراء الغربية بالنسبة للجزائر والمغرب.

¹ محمد لخضر ، " حقوق الإنسان و الديمقراطية في إتفاقيات الشراكة الأوروبية-متوسطية "، المرطز الجامعي غيليزان : مجلة القانون ، المجلد 2 ، العدد 1 ، ص 200.

² أحمد كاتب ، مرجع سبق ذكره ، ص 141.

3. مكافحة التطرف الديني و الإرهاب و الجريمة المنظمة :

عرفت نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، تنامي العديد من التهديدات اللاتماثلية مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، و اعتبارهما من التحديات الأمنية الكبرى لدول الإتحاد الأوروبي، و التي تعتبر أن هذه الظاهرة مصدرها الدول الجنوب متوسطية، والمغربية بالخصوص، خاصة بعد عودة المتطوعين الذين شاركوا في الحرب الأفغانية ضد الإتحاد السوفياتي و بداية تأسيس الجماعات الإسلامية المسلحة، إضافة إلى أن الظروف الإقتصادية و الإجتماعية التي تعيشها الدول الجنوب متوسطية، من فقر و حرمان و غياب العدالة الإجتماعية.

إضافة التوجه الغربي بأن ظاهرة الإرهاب مقترنة بالخطر الإسلامي، خاصة و أن العنف في كل من الجزائر و مصر في التسعينات من القرن الماضي كان سببها الإسلام السياسي، رغم عدم وجود تعريف متفق عليه للظاهرة الإرهابية، لكن الواقع أثبت أن الإرهاب ليس مصدر الاسلام و الدول العربية، بل هو ظاهرة عالمية وقد نص البند الحادي عشر من إعلان برشلونة " توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب و مكافحته تحديدا بالتصديق على الأدوات الدولية التي يشاركون فيها و تطبيقها، وبالانضمام إلى تلك الأدوات و كذلك بكل التدابير الملائمة " ¹

خاصة في ظل ارتباط الظاهرة الإرهابية بعدد التهديدات الاخرى : الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، المخدرات.... وقد جاءت التطورات المتلاحقة في شمال إفريقيا جنوب المتوسط في كل من مصر، ليبيا و تونس منذ 2011 ، وكذلك في شرق المتوسط تحديدا في سوريا، لتلقى بظلال جديدة، و مسؤوليات أكبر على الشركاء الشماليين. وبعيدا على المجالات الإقتصادية، تأتي الأشباح الرئيسية التي تسيطر على نظرة الشمال إلى الجنوب لتلقي بظلالها الخانق على شواطئ المتوسط متملة في الهجرة، وتهريب الأسلحة، و المخدرات، والإنفلات الأمني، وكذلك الإرهاب " ²

¹ أحمد كاتب ، مرجع نفسه ، ص 145.

² عبد السلام رزاق ، " الفضاء الأورومتوسطي بين الهاجس الأمني و رهانات التنمية " ، متحصل عليه من الرابط <https://bit.ly/2Gvivoos> تاريخ الإطلاع :

2024/11/09 على 9:00 .

السنة الثالثة ليسانس

4. الحد من التسلح :

" نص البند رقم 13 في شقه الأول على وجوب العمل على تشجيع ضمان الأمن الإقليمي ، بين الأطراف، وذلك بالحرص على عدم إنتشار الأسلحة النووية و الكيميائية و البيولوجية بواسطة الإنضمام الدولية وكذا الإقليمية الخاصة بعدم انتشار الأسلحة، و معاهدات الحد من التسلح و نزع السلاح ... هذا مع الوفاء و بحسن نية، بالالتزامات المتعلقة بمعاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة " ¹

عملت الأطراف من خلال البند المتعلق بالحد من التسلح إلى وضع نظام أمني إقليمي لتحقيق السلم والأمن في المنطقة، و في ظل أن الدول النووية المتوسطة : فرنسا - إسرائيل و كذا انتشار الأسطول الأمريكي السادس في البحر المتوسط، وكذا سباق التسلح الذي تستهدفه العديد من الدول جنوب متوسطة، إضافة إلى العمل الحد من تطوير أسلحة الدمار الشامل و ضرورة الإمتثال للإتفاقيات الإقليمية و الدولية في هذا الشأن.

5. الهجرة غير الشرعية :

انتشرت بكثرة الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط (خاصة الدول المغربية) إلى الدول الأوروبية، حيث أصبحت من المسائل الرئيسية التي تعتبر مصدراً للتهديدات الأمنية، وهذا نتيجة للعديد من الدوافع : السياسية، الإقتصادية ، الإجتماعية.....

في ظل التباين الاقتصادي بين ضفتي المتوسط كذلك، خاصة بعد التحولات الكبيرة التي عرفت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة.

" عملت الجهتين في إطار إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التعاون في قضايا الهجرة و حركة الأشخاص بالإضافة إلى الإدماج الإجتماعي للمهاجرين، حيث يركز هذا المشروع على رصد و تحليل توقعات حركة الهجرة ... وقد قدرت تكلفة

¹ أحمد كاتب ، نفس المرجع ، ص 148.
السنة الثالثة ليسانس

المشروع الأول الذي امتد من 2004 - 2007 مليون يورو، أما الطبعة الثانية من المشروع فقد امتدت من 2008 إلى غاية سنة 2011، وقد عملت دول الإتحاد الأوروبي نظريتها من شمال إفريقيا خاصة المغربية منها كون هذه الأخيرة نقاط انطلاق و عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين ... وفي سنة 1995 قررت كل من فرنسا، إيطاليا، إسبانيا و البرتغال تشكيل قوات برية هدفها التدخل لاعتبارات أمنية و إنسانية و تشكيل الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل المعروفة بإسم (فرونتكس) " ¹

¹ سليم بلحماس ، " الجهود الأورو-متوسطة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، جامعة الجلفة : مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، سبتمبر 2019 ، ص 145.
السنة الثالثة ليسانس

ثانيا : الشراكة الإقتصادية و المالية الأوروبية المغربية :

يعتبر المجال الإقتصادي المجال الرئيسي للشراكة الأورومتوسطية عموما أو الأورومغاربية بالخصوص، خاصة و أن العامل الإقتصادي أصبح العامل الأكثر فعالية في عالم ما بعد الحرب الباردة على حساب العوامل التقليدية الأخرى، وأهميته كذلك من خلال تزايد أطر الإعتماد المتبادل.

وفي ظل إدراك الطرف الأوروبي بصعوبة تحقيق الشراكة الإقتصادية و المالية، للتفاوت الإقتصادي و المالي بين دول طرفي المتوسط، وكذا التفاوت الإقتصادي بين دول الإتحاد الأوروبي، و من جهة أخرى أهمية المجال الإقتصادي لمعالجة التوترات السياسية و الإجتماعية المختلفة.

حيث اعتمد الطرف الاوروبي العديد من البرامج المالية لتمويل مشاريع الشراكة الاوربية المغربية مثل برنامج ميدا MEDA

حيث يبين الجدول التالي الالتزامات و المنح الفعلي لبرنامج ميدا (1995-1999)

المنح الفعلي	الالتزامات	
30	164	الجزائر
157	686	مصر
108	254	الأردن
1	182	لبنان
127	656	المغرب
0	99	سوريا
168	428	تونس
15	375	تركيا

54	111	الضفة الغربية و قطاع غزة
230	480	البرامج الجهوية
890	3435	المجموع

جدول يبين الالتزامات و المنح الفعلي لبرنامج ميذا 1995-1999

المصدر : احمد كاتب . مرجع سبق ذكره . ص190

1. الشراكة الإقتصادية و المالية الأوروبية التونسية:

تعتبر تونس الدولة النموذج " في الشراكة الأورومغاربية، و ذلك لسرعة توقيع اتفاق الشراكة في أفريل 1995 (قبل دخول اتفاق برشلونة حيز التنفيذ مارس 1998) وذلك للإفتتاح الإقتصادي الذي تم اعتماده من قبل صانع القرار في تونس.

" حيث تضمن هذا الإتفاق 96 مادة مقسمة إلى ثمانية موضوعات، بالإضافة إلى عشر بيانات مشتركة، وخمسة بروتوكولات، فضلاً عن سبعة ملاحق مكملة للإتفاق، و شملت على الموضوعات التالية:

- الحوار السياسي.
- حرية تداول السلع.
- حق إقامة المؤسسات و الخدمات.
- المدفوعات ورؤوس الأموال و المنافسة و أحكام إقتصادية أخرى.
- التعاون الإقتصادي.
- التعاون المالي.

- أحكام مؤسسية عامة و ختامية" .¹

حيث عمل الطرفين من خلال هذه الإنطلاقة القوية على تسريع تفعيل الإتفاق الثنائي (تونس - الإتحاد الأوروبي)، وذلك وفقا للعديد من الآليات التي تتماشى مع السياسة التفصيلية التي اعتمدها الإتحاد الأوروبي مع تونس بالخصوص، التي عرفت مساراً تعاونياً مع المبادرات الأوروبية كانت أولها، اتفاقية الشراكة بين المجموعة الأوروبية و تونس سنة 1969، التي ركزت على إنشاء منطقة التبادل الحريين الطرفين و استفادة تونس من معاملة تفضيلية وتخفيضات جمركية على بعض السلع.

إضافة إلى اتفاقية التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتونس سنة 1976.

التي شملت الجوانب الاقتصادية وأخر صناعية، مالية، تجارية حيث " أصبحت تتمتع تونس بتخفيضات جمركية، تتراوح قيمتها ما بين 20 و 100 في المئة وتشمل 80% من منتوجاتها الزراعية المصدرة إلى أوروبا"²

¹ سفيان أبجري، " الشراكة الأورو-مغربية و أثارها أداء و تأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، قسم علوم إقتصادية، 2013، ص 125.

² محمد رامي عبد المولى، " تونس و أوروبا، إشراك الشراكة، متحصل عليه من الرابط <https://www.assafirarbi.com/ar/17222/09/23> تاريخ الإطلاع : 2024/11/14 على 6:00.

أ. الجوانب الاقتصادية في اتفاق الشراكة الأوروبية التونسية:

" تبين بنود الإتفاق أن التعاون الإقتصادي، يهدف إلى مساندة الجهود التونسية بغية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية قابلة للاستمرار يشمل كافة مجالات التنمية:

التعليم، التأهيل، التكنولوجيا، البيئة، الصناعة، السياحة، الخدمات المالية و تقريب نظم التشريع و الوسائل الإحصائية و مكافحة الجريمة، وتعزيز الإتفاقية للتعاون الإقليمي و التكامل الإقتصادي بين دول المغرب " ¹

ركز الجانب الأوروبي في الإتفاق الإقتصادي مع تونس على طبيعة الإقتصاد التونسي الذي تعتبر : السياحة، الصناعات التحويلية، الصناعات الميكانيكية، الفلاحة فالإقتصاد التونسي يعتبر أسرع نمو في الإقتصاديات المغربية، إضافة إلى الثروة المعدنية خاصة الفوسفات.

" تشكيل موارد مالية أو قروض من البنك الأوروبي للإستثمار، و تونس كغيرها من الدول المغربية تحصلت على مساعدات مالية ... وإنشاء منطقة للتبادل الحر بين تونس و الإتحاد الأوروبي على مدى اثنتي عشر سنة لإزالة الحواجز الجمركية ... وشددت الإتفاقية على المقتضيات التي سبق التعامل بها بين الطرفين، فيما يخص المنتوجات الفلاحية على الأقل في بداية تنفيذها " ².

مشروع "الأليكا" :

" في 13 أكتوبر 2015 تم الإعلان عن تأسيس " الأليكا " بين الإتحاد الأوروبي و تونس بصفتها الشريك المميز للإتحاد والتي هي عبارة عن أداة اندماج فعلي للإقتصاد التونسي في السوق الداخلية للإتحاد الأوروبي، وذلك من ملائمة تدريجية للنصوص المنظمة للمناخ التجاري و الإقتصادي، التقليل من العوائق الجمركية، تبسيط وتسهيل الإجراءات الديونية، تحسين شروط نفاذ المنتوجات و الخدمات إلى كل من السوق التونسية الأوروبية على حد ويسهل عملية التعاون بين تونس

¹ سفيان أبجري ، مرجع سبق ذكره ، ص 127.

² محمد سمير عياد ، مرجع سبق ذكره ، ص 131.

و الإتحاد من جميع المجالات (تجارة الخدمات - الإستثمار - تجارة المنتجات الفلاحية والفلاحة المصنعة - الصيد البحري - الصفقات العمومية - الإجراءات الصحية - الصحة النباتية - الطاقة - التنمية المستدامة " 3

ب. الجوانب المالية في اتفاق الشراكة الأوروبية التونسية:

خلال الفترة 1995 إلى غاية 2000 و هي الفترة الى دخلت فيها حيز التنفيذ إتفاقية الشراكة، خصص البنك الأوروبي للإستثمار 570 مليون أورو لتمويل الإستثمارات في تونس و تم توزيعها بالشكل التالي:

53,55% في مجال النقل، 47.22 في مجال المياه و البيئة، 38,88 قروض اجمالية، 16.66% في مجال الطاقة¹

فالجانب التمويلي للإتحاد الأوروبي لتونس في تحديد القطاعات عرف العديد من البرامج أهمها (برنامج الإتحاد الأوروبي للمعونة و التعاون MEDA) و الذي يعتبر الأداة المالية التي بواسطتها من الإتحاد الأوروبي الدول المتوسطة بالمساعدات المالية في الفترة 1995 - 2006، لتحقيق الأهداف الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية... لتتماشى مع سياسة الإتحاد الأوروبي، والتي تطورت إلى برنامج MEDA 1 ، MEDA 2 .

" و تأخذ التمويلات في إطار برنامج MEDA ثلاث أشكال، إما أن تكون في شكل مساعدات نهائية من الميزانية العامة للإتحاد الأوروبي و تسيورها اللجنة الأوروبية، أو عبارة عن رؤوس أموال يجمعها البنك الأوروبي للإستثمار، وتتمثل في رأس مال المخاطر و التي تستخدم لتمويل القطاع الخاص و القطاع العام، أو في شكل قروض ميسرة و تتمثل في تخفيضات الفوائد²

¹ محمد سمير عياد ، العلاقات الأوروبية المغربية ، الجزائر : النشر الجامعي الجديد ، 2017 ، ص 206.

² سهام حروفوش ، " التمويل الأوروبي للدول العربية في إطار برنامج الإتحاد الأوروبي للمعونة و التعاون MEDA ، جامعة سطيف 01 ، المجلة الجزائرية للدراسات المالية المصرفية ، المجلد 11 ، العدد 01 ، ديسمبر 2021 ، ص 92 . (90 - 109) .

2. الشراكة الاقتصادية و المالية الأوروبية الجزائرية :

باشرت الجزائر من سبعينات القرن الماضي، المفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، لكن دخول الشراكة حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005، حيث ركزت على العديد من الجوانب لكن الجانب الاقتصادي والمالي له الحيز الكبير.

أ. الجوانب الاقتصادية في اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية :

تضمن إتفاق الشراكة محاور أساسية تضمنت 9 أبواب كاملة، كانت 5 منها متعلقة متعلقة بالجوانب الاقتصادية و المالية (التنقل الحر للسلع، تجارة الخدمات المدفوعات و رؤوس الأموال والمنافسة و أحكام اقتصادية أخرى، التعاون الاقتصادي التعاون المالي) و قد تضمنت العديد من المراحل و المحطات :

- إنشاء منطقة حرة : " ينص الإتفاق وفق ما جاء في المادة 6 على إنشاء منطقة التبادل الحر تدريجيا بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر خلال فترة إنتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد، اعتبارًا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.
- تبادل السلع المصنعة : وفق رزنامة زمنية لعملية التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية و بداية التحرير التام لإنتقال السلع الصناعية " ¹
- تبادل المنتجات الزراعية.
- تجارة الخدمات.
- الشراكة في قطاع الطاقة و المعادين خاصة أن دوافع الإتحاد الأوروبي من ذلك
 - النقص الكبير مقارنة بالاحتياجات.
 - العوامل المساعدة على اختيار الجزائر كشريك طاقتي (التاريخ، الجغرافيا، نوعية المواد المتاحة).

¹ صونيا ولد بومعزة ، نفس المرجع ، ص 103.
السنة الثالثة ليسانس

• إرتفاع تكاليف الطاقة من أمريكا الشمالية.

• إضطرابات الأوضاع في الشرق الأوسط. " 1

ب. الجوانب المالية في إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية :

" يعد التعاون المالي الركيزة الأساسية لدعم و إنجاز مختلف النشاطات و المشاريع التي تدخل في مجالات التعاون الإقتصادي بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي من خلال برنامج (ميده 1 ، MEDA) ، ولقد حددت مبالغ المساعدات المالية الأوروبية للجزائر من خلال برنامج (ميده 1) ، للفترة 1995 - 2006 ، بمبلغ 510.2 مليون يورو، حيث يمنح في إطار (ميده 1)، مبلغ 164 مليون يورو يغطي الفترة 1995 - 1999، ويمنح في إطار (ميده 2) مبلغ 346.2 مليون يورو و يغطي الفترة 2000 ، 2006 " 2

إضافة إلى استفادة الجزائر من قروض من قبل البنك الأوروبي للإستثمار لتطوير الهياكل الإقتصادية - حماية البيئة - دعم و تطوير القطاع الخاص.....

¹ سليمان نبار ، الشراكة الأوروبية جزائرية في مجال الطاقة و مكافحة الإرهاب ، الأردن : دار المعتز للنشر و التوزيع ، 2023 ، ص 92.

² صونيا ولد بومعزة ، نفس المرجع ، ص 125.

السنة الثالثة ليسانس

الأدوات التمويلية للشراكة الأوروبية المغربية :

تتمثل الأدوات التمويلية للشراكة الأورومغاربية (في إطار الشراكة الأورومتوسطية).

1. **برنامج ميدا MEDA :** " يعد برنامج (ميدا ، MEDA) الذي بدأ عام 1995 الأداة المالية الرئيسية للإتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية و أنشطتها، كما يعتبر خطة موازنة تستخدم لمرافقة عملية الإصلاح الاجتماعي و الإقتصادي في الدول المتوسطية للإتحاد الأوروبي.

- يمثل الأساس القانوني لبرنامج (ميدا MEDA) في لائحة ميدا الصادرة في عام 1996، (لائحة المجلس الأوروبي 96/1488) ، والتي تم تعديلها سنة 2000 و أصبحت اسم (ميدا 2 ، MEDA 2)، وتقضي هذه اللائحة بإنشاء اللجنة المتوسطية المكونة من ممثلين عن الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، من أجل السماح لهذه الأخيرة بتقديم النصح للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بتنفيذ (ميدا 1)، (ميدا 2) " ¹

2. بنك الإستثمار الأوروبي :

" يعد بنك الإستثمار الأوروبي فاعلاً رئيسياً في التنمية الإقتصادية و الإستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط منذ 1974 ، وتندرج أنشطته في هذه المنطقة تحت الإطار السياسي للإتحاد الأوروبي.... كما أنها تتم بتعاون وثيق مع المفوضية الأوروبية و مع مؤسسات دولته أخرى ... وينوي البنك بالخصوص في المجالات التالية :

- دعم عمل الإتحاد في كافة أرجاء الحوض المتوسطي.
- تيسير تنمية التعاون فيما بين البلدان المتوسطية الشريكة.
- تعزيز الإستثمار الخارجي المباشر للإتحاد في البلدان المتوسطية الشريكة، و تنمية المقاولات المشتركة بين عملاء أوروبيين أو محليين.

¹ صونيا ولد بومعزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 51.
السنة الثالثة ليسانس

- تعزيز التمويلات لفائدة مشروعات ذات طابع إجتماعي.

إنشاء الهيئة الأوروبية للإستثمار والشراكة الأورومتوسطية : FEMIP و التي تعطي أولوية للأنشطة الإقتصادية للقطاع

الخاص " 1

3. الشراكة الاقتصادية و المالية الأوروبية المغربية :

أ. الجوانب الاقتصادية فى إتفاق الشراكة الأوروبية المغربية :

" في يوم 26 فيفري 1996 أبرمت المغرب ألفت الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، كما تم في نفس الوقت إبرام اتفاقية للصيد البحري و هي مستقلة من اتفاقية الشراكة ... وتعتبر المغرب ثاني دولة عربية متوسطة أبرمت هذا الإتفاق، الذي يهدف الى إقامة منطقة للتجارة الحرة ... وفي هذا الاطار فإن المادة 75 منا هذا الإتفاق تنص على أنه يهدف المساهمة الواسعة في تحقيق أهداف الإتفاق، فان تعاوناً ماليا سيتم تنفيذه لصالح المغرب حسب الاجراءات وبواسطة الوسائل المالية الملائمة " ¹

فالمغرب تعتبر دولة استقطاب للإستثمارات الأوروبية، خاصة في ظل قوانين إستثمار يعتبرها الكثير تفضيلية لصالح الطرف الأوروبي : مقابل بعض البدائل التجارية و الصناعية القليلة، ويمكن تحديد أهداف الشراكة الاقتصادية الأوروبية المغربية في المجال الإقتصادي وفقا ما جاء في اتفاق الشراكة في مايلي:

- " إنشاء منطقة تجارة حرة بين المغرب والإتحاد الأوروبي.
- التعاون الإقتصادي (إعادة هيكلة النسيج الصناعي، الاستفادة من المساعدات الفنية، اعفاء واردات مواد التحضير من الرسوم الجمركية ...).
- الإتفاق حول الصيد البحري و تصدير منتجاته.
- التعاون في المجال المالي عن طريق دعم ميزان المدفوعات ... و العمل على التحرير الإقتصادي في المغرب لن يتحقق طالما أن خدمة الديون تستنزف موارد النقد الأجنبي بصورة كبيرة " ²

¹ زهرة بود بودة ، " أثر إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على دول المغرب العربي "، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، 2014 ، ص 232.

² لعجال أعجال محمد الأمين ، " إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي "، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2007 ، ص 195.

حيث تعتبر الشراكة الأوروبية المغربية حسب الإتحاد الأوروبي. شراكة مثالية أورو متوسطية في العديد من المجالات خاصة السياسية منها و مشاريع البنى التحتية والنقل، والإتصالات و الطاقة، والصيد البحري، وهو ما عزز مكانة المغرب لدى الإتحاد الأوروبي، وهو ما جعل المغرب يتحصل على صفة (الوضع المتقدم) سنة 2008، و هي صفة تسمح لهذه الدولة في حق المساهمته في العديد من مجالات التعاون، لكن ليس بالعفوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي، خاصة في ظل الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوروبي سنة 2008.

ب. الجوانب المالية في إتفاق الشراكة الأوروبية المغربية :

" يتصدر المغرب قائمة البلدان المستفيدة من سياسة الجوار الأوروبية و المساعدة المالية (زهاء 200 مليون يورو في العام)"¹

ويشمل 5 برامج:

- " الدعم لتعزيز الحماية الإجتماعية : برنامج (كرامة) بقيمة 1,43 مليار درهم (130 مليون يورو).
- دعم الإنتقال الأخضر : 1,26 مليار درهم (115 مليون يورو).
- دعم إصلاح الإدار العمومية : برنامج بقيمة 550 مليون درهم (50 مليون يورو).
- دعم إدارة الهجرة : برنامج شامل بقيمة 1,67 مليار درهم (152 مليون يورو).
- دعم تعزيز الإدماج المالي : تبلغ قيمة البرنامج 569 مليون درهم (51 مليون يورو)."²

¹ الإتحاد الأوروبي و المغرب ، متحصل عليه من الرابط <https://www.diplomatic.gov.fr.07.09.2018> تاريخ الإطلاع : 2024/11/22 على : 22:21 .

² الشراكة بين المغرب و الإتحاد الأوروبي : إطلاق العديد من البرامج الجديدة لدعم الإصلاحات الكبرى في المملكة ، متحصل عليه من الرابط

<https://www.south.eunighbours/ar/new.08/03/2023> تاريخ الإطلاع : 2024/11/22 على : 22:40 .

ثالثا : الشراكة الأوروبية المغربية في المجال الاجتماعي و الثقافي :

" جاء المحور الثالث لإتفاق الشراكة تحت عنوان (الشراكة في المجالات الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية : تنمية الموارد البشرية و التشجيع على التفاهم بين الثقافات و التبادلات بين المجتمعات المدنية ... فلا مناص من الحديث عن إقامة شراكة سياسية و إقتصادية دون إقامة شراكة بين الشعوب قوامها تداول الثقافات و احترام الاختلافات الدينية والثقافية و المجتمعية " ¹

إضافة إلى أهم الاختلافات بين دول الإتحاد المغربي و دول الإتحاد الأوروبي في المجالات السياسية الإقتصادية، والمالية ، فإن الاختلافات الثقافية و الاجتماعية كذلك تجعل من مسار الشراكة الأوروبية المغربية صعب التحقيق، وهو ما جعل من الطرف الأوروبي يركز على الجانب الثقافي و الاجتماعي في عديد المجالات.

1. تشجيع التفاهم بين الثقافات :

" تأكيد الأطراف المتشاركة على أن الحوار و الإحترام بين الثقافات و الأديان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب، ويشيدون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع وسائل الإعلام القيام به بشأن المعرفة و التفاهم للثقافات كمنبع للإثراء المتبادل بين الاطراف " ²

فالتفاوت الثقافي و الديني بين دول الإتحاد الأوروبي و الدول المغربية، قد يكون أداه للتفاوت بين الطرفين، فلا يمكن أن تتحقق أهداف باقي المجالات دون تبني أطر للحوار بين الثقافات، وتشجيع التعاون المشترك في هذا الصدد، ونبذ العنصرية.

¹ أحمد كاتب ، مرجع سبق ذكره ، ص 195.

² نفس المرجع ، ص 200.

السنة الثالثة ليسانس

2. تنمية الموارد البشرية :

" إنطلاقا من الربط الموجود بين الإقتصاد و الإجتماع و السياسة، حتى البيان الختامي على تنمية الموارد البشرية في مختلف الدول و التعاون بين هذه الاخيرة من أجل تكامل أكبر على المستوى القاعدي " ¹

فالعامل على تطوير التبادلات الثقافية والشبانية، في إطار سياسة مستديمة، إضافة إلى الإهتمام و التعاون البيني في المجال الصحي لتحقيق الرفاهية، وكذا الإهتمام بالحقوق الإجتماعية.

3. تحفيز التبادل بين المجتمعات :

" ركز الأوروبيون على ضرورة إعطاء دفع قوي لديناميكية المجتمعات المدينة في الدول الجنوب متوسطي على غرار الديناميكية التي تتميز المجتمعات الأوروبية "

من خلال تشجيع تنظيمات المجتمع المدني، و إشراكها في صناعة القرار، و صناعة الوعي السياسي و تشجيع الإتصالات و التبادلات في هذا المجال، وهذا لتعزيز دولة القانون والمجتمع المدني.

4. مكافحة الآفات الإجتماعية :

من منطلق الارتباط الموجود بين الإستقرار السياسي و الرفاهية الإقتصادية من جهة، و انعكاس الظروف المعيشية للسكان على الحالة السياسية للدول، جاء البند رقم 20، ليؤكد ضرورة مكافحة مختلف الآفات الإجتماعية التي تؤثر على الأمن المجتمعي في البحر الأبيض المتوسط ²

في ظل عمل الإتحاد الأوروبي على تحقيق الأمن الشامل، و إدراكه بأن معظم التهديدات مصدرها الضفة الجنوبية للمتوسط مثل الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، حيث أكد الإتحاد الأوروبي على وجوب تبني سياسات

¹ نفس المرجع ، ص 201.

² أحمد كاتب ، نفس المرجع ، ص 202.

السنة الثالثة ليسانس

سكانية مناسبة، خاصة في ظل النمو الديمغرافي التي يميز الدول الجنوب متوسطة : ضرورة تبني أطر تعاونية في هذا المجال للقضاء على المسببات الأساسية لهذه الظواهر.

قائمة المراجع والمصادر :

- (1) محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم ، المناهج ، الإقترابات و الأدوات ، الجزائر دار هومة ، ط5 ، 2007 .
- (2) فاطمة الزهراء رقايقية ، الشراكة الأوروبية-متوسطية : رهانات حصيلة و أفاق ، الأردن : دار زهران للنشر 2015 ،
- (3) سمير محمد عياد ، التكامل الدولي : دراسة في النظريات و التجارب ، الجزائر ، دار الأمة للنشر ، 2013 ،
- (4) جيمس دورتي ، روبرت بالاستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، تر : وليد عيد الحي ، الكويت : المدرسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 1985 ،
- (5) ¹ فاطمة الزهراء رقايقية ، مرجع سبق ذكره ،
- (6) ¹ جمال بوزكري ، الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران : كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، تخصص إقتصاد دولي ، 2013 ،
- (7) عبد الناصر حندلي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية ، الجزائر : دار الخلدونية ، 2007 ،
- (8) حسين بوقارة ، ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية و واقع العلاقات الدولية ، الجزائر : دار لمسة للنشر و التوزيع 2017 ،
- (9) محمد الطاهر عديلة ، " الجدل الليبرالي - الواقعي حول دور الإعتدال المتبادل في تعزيز الأمن الدولي " ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، عدد 15 ، جوان 2016
- (10) مروة خليل محمد مصطفي ، " القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير (دراسة تقويمية) " ، مصر : جامعة الإسكندرية ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية ، المجلد 6 ، العدد 11 ، جانفي 2021 ،
- (11) لبنى حصاص ، " دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن القومي : دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا " ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بكرة ، 2010 ،
- (12) على الدين هلال ، " الدراسات الإقليمية في مراحل التحول " مصر : مركز الأهرام للدراسات الساسية و الإستراتيجية 14 - 04 - 2019 متحصل عليه من الرابط <https://www.acpss.ahram.org.eg/news/16> تاريخ الإطلاع : 2024/10/21 .
- (13) محمد مجدان ، تحليل العلاقات الدولية : دراسة في مفاهيم الأساسية و المدارس الكبرى ، الجزائر : دار المواهب للنشر و التوزيع ، 2015
- (14) أحمد تهامي عبد الحي " ظاهرة التبعية : أصولها - أبعادها - مآلاتها " ، الإسكندرية : مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، مجلد 55 ، العدد 2 ، جوان 2018 ،
- (15) فلواز إبراهيم ، غربي محمد ، " مضامين السياسات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي " ، جامعة الشلف : مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية ، قسم العلوم الإقتصادية و القانونية ، العدد 19 ، جانفي 2018 ،
- (16) أحمد كاتب ، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية ، الجزائر : ابن الندين للنشر و التوزيع ، 2013 ، ص 111 .
- (17) ستار جبار الجابري ، مشاريع التعاون و الشراكة العربية الأوروبية ، عمان : دار أمجد للنشر و التوزيع ، 2015
- (18) مصطفى بخوش ، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة : دراسة في الرهانات و الأهداف ، القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2006 ،
- (19) سفيان أبجري ، الشراكة الأورو مغربية و آثارها على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم إقتصادية ، 2013
- (20) غنام فايزة ، " إستراتيجية حوار (5+5) دراسة في التأثير السياسي الإقليمي الوادي ، مجلة (422 - 441) العلوم القانونية و السياسية ، المجلد 10 ، العدد 3
- (21) زهية كتاب ، الشراكة الأورومغاربية - أبعادها و رهاناتها - ، أطروحة دكتوراه ، جامعة مستغانم ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2019 .
- (22) ياسين بوضياف ، منير نوري ، " أثر الشراكة الأوروجزائرية على الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر : الواقع و الطموح " ، جامعة الشلف ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد 16 ، سداسي الأول 2016 .
- (23) جعفر عدالة ، " تطور سياسات الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي ، جامعة سطيف 3 ، مجلة العلوم الإجتماعية ، العدد 19 ، ديسمبر 2014
- (24) أحمد دربان ، " مستقبل الشراكة الأورومغاربية و السيناريوهات المحتملة " ، جامعة خميس مليانة : مجلة الإقتصاد الجديد ، عدد 9 ، سبتمبر 2013
- (25) ستار جبار الجابري ، مرجع سبق ذكره .
- (26) لامية زكري ، " الشراكة الأورو-متوسطية : جوانبها ، أهدافها ، و آلياتها ، جامعة الجزائر 1 ، حوليات جامعة الجزائر 1 ، العدد 32 ، ديسمبر 2018 .
- (27) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، الشراكة الأورومتوسطية : ترتيبات ما بعد برشلونة ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 .

- (28) أنيس طاية ، " التعاون العلمي و الثقافي في مبادرات الشراكة الأورومتوسطية " ، جامعة تلمسان : مجلة الفكر المتوسطي ، المجلد 11 ، العدد 01.
- (29) قسم البحوث و الدراسات ، مركز الجزيرة للدراسات ، أنظر الرابط <https://www.aljazeera.net/specicalfiles/pages/da8782d7-a52a-446b-655e>
- (30) سمير عياد محمد ، التكامل الدولي : دراسة في النظريات و التجارب ، الجزائر : دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2013 ،
- (31) رقية بلقاسمي ، " اتحاد المغرب العربي : قراءة إقتصادية للأهداف من منظور الطرح الوظيفي الجديد " ، جامعة بسكرة : مجلة المفكر ، العدد 14 .
- (32) سليمان الساسي شعومي ، علي قابوسة ، " اتحاد المغرب العربي .. مسيرة ثلاثين عاما بين الواقع و الطموح ، جامعة الوادي : المجلة الجزائرية للإقتصاد السياسي ، المجلد 02 ، العدد 1 ، جانفي 2020 .
- (33) جمال عبد الناصر مانع ، التنظيم الدولي : النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة ، الجزائر : دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2006 .
- (34) عبد الوهاب بن خليف ، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني ، الجزائر : دار قرصية للنشر و التوزيع ، 2009 .
- (35) جميلة خويدي ، الاتحاد الأوروبي بين الشروط التقليدية و الحديثة للتكامل في ظل الأزمة المالية العالمية – أزمة اليونان أ نموذجا - ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية ، 2023
- (36) عبد القادر شربال ، البحر الأبيض المتوسط بين السيادة و الحرية ، الجزائر : دار هومة للنشر و التوزيع ، 2011 ، ص 22.
- (37) إيمان مختاري ، " حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية و تعدد المخاطر الأمنية " ، جامعة عنابة : مجلة دفاتر المتوسط ، العدد السادس ، ديسمبر 2017 .
- (38) وليد عبد الحي ، تحول المسلمات في العلاقات الدولية ، الجزائر : مؤسسة الشروق للإعلان و النشر ، 194 ، ص 106.
- (39) محمد لخضر ، " حقوق الإنسان و الديمقراطية في إتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية " ، المرطرز الجامعي غيليزان : مجلة القانون ، المجلد 2 ، العدد 1 ،
- (40) عبد السلام رزاق ، " الفضاء الأورومتوسطي بين الهاجس الأمني و رهانات التنمية " ، متحصل عليه من الرابط <https://bit.ly/2Gvivoos> تاريخ الإطلاع : 2024/11/09 على 9:00 .
- (41) سليم بلحماس ، " الجهود الأورو-متوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، جامعة الجلفة : مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، سبتمبر 2019 .
- (42) سفيان أبجري ، " الشراكة الأورو-مغربية و آثارها أداء و تأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية ، قسم علوم إقتصادية ، 2013 .
- (43) محمد رامي عبد المولى ، " تونس و أوروبا ، إشراك الشراكة ، متحصل عليه من الرابط <https://www.assafirarbi.com/ar/17222/09/23> تاريخ الإطلاع : 2024/11/14 على 6:00 .
- (44) محمد سمير عياد ، العلاقات الأوروبية المغربية ، الجزائر : النشر الجامعي الجديد ، 2017 ، ص 206.
- (45) سهام حرفوش ، " التمويل الأوروبي للدول العربية في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي للمعومة و التعاون MEDA ، جامعة سطيف 01 ، المجلة الجزائرية للدراسات المالية المصرفية ، المجلد 11 ، العدد 01 ، ديسمبر 2021 ، ص 92 . (90 – 109) .
- (46) سليمان نبار ، الشراكة الأورو جزائرية في مجال الطاقة و مكافحة الإرهاب ، الأردن : دار المعترز للنشر و التوزيع ، 2023
- (47) زهرة بود بودة ، " أثر إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على دول المغرب العربي " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، 2014 ، ص 232.
- (48) لعجال أعجال محمد الأمين ، " إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2007 ، ص 195.
- (49) الاتحاد الأوروبي و المغرب ، متحصل عليه من الرابط <https://www.diplomatic.gov.fr.07.09.2018> تاريخ الإطلاع : 2024/11/22 على 22:21 .
- (50) الشراكة بين المغرب و الاتحاد الأوروبي : إطلاق العديد من البرامج الجديدة لدعم الإصلاحات الكبرى في المملكة ، متحصل عليه من الرابط <https://www.south.eunighbours/ar/new.08/03/2023> تاريخ الإطلاع : 2024/11/22 على 22:40 .

51) E.B Haas, The uniting of Europe : political , social and economic forces. Stanford : Stanford university press, 1958, p 94 .

52) J.Dogherty, R . PFaltzgraff. Jr, contending theories of international realation. New : Harper and Row publishers, 1981 , p 422.